MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعـــــــــة ذي قـــــــار
كـــــــــلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة ذي قار

ISSN:2707-5672

المجلد (12) **العدد** (1) 2022

جامعة ذي قار – – كلية التربية للعلوم الانسانية- مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية
utjedh@utq.edu.iq

Vol (12) No.(1) 2022

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعـــــــــة ذي قـــــــار
كـــــــــلية التربية للعلوم الانسانية

هيأة التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيأة التحرير

ا.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

ت	الاسم	الجامعة	الاختصاص
1	أ.د. سعد علي زاير	جامعة بغداد	طرائق تدريس
2	أ.د. مصطفى لطيف عارف	جامعة ذي قار	اللغة العربية
3	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	جامعة كربلاء	علم النفس
4	أ.د. عماد ابراهيم داود	جامعة ذي قار	اللغة الانكليزية
5	أ.د. صلاح الدين احمد	جامعة عمان	علم النفس
6	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	جامعة اسيوط	الجغرافية
7	أ.د. عثمان برهومي	جامعة صفاقس/تونس	التاريخ
8	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	جامعة ذي قار	التاريخ
9	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	جامعة البصرة	ارشاد تربوي
10	أ.م. انتصار سكر خيون	جامعة ذي قار	الجغرافية

الاشراف اللغوي

م.د اسعد رزاق يوسف — اللغة االعربية

م.د حسن كاظم حسن — اللغة الانجليزية

ادارة النظام الالكتروني: محمد كاظم

الاخراج الفني: م. علي سلمان الشويلي

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF THI QAR
COLLEGE OF EDUCATION FOR
HUMANITIES

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــــــامعـــــــــة ذي قـــــــار
كـــــــــلية التربية للعلوم الانسانية

المحتويات

ت	اسم الباحث و عنوان البحث
1	اثر توظيف استراتيجية الانشطة المتدرجة وفق ابعاد التنمية المستدامة في تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي لمادة الفيزياء واتخاذهم القرار م.د حكمت غازي محمد
2	أثرُ الحديثِ النَّبويّ الشَّريفِ في دعاءِ النُّدبةِ م . د مهند عباس قاسم
3	الخيال الشعري في قصائد امل دنقل م . د. شيماء عادل جعفر
4	المتطلبات المائية لعمليات تكرير النفط في مصفى ذي قار وأثارها البيئية م.م سناء عباس زيارة العبادي
5	مخطوطة مختار نامه (رسالة المختار) دراسة وتحقيق أ.م.د هشام جخيور الربيعي أ.م.د قاسم خلف السكيني
6	الثبات النفسي لدى طلبة جامعة سومر م.م: حيدر حبيب عذيب الركابي م.د: اسراء عبدالحسين علي
7	**البعثات العلمية في العهد الأموي** **(40هـ/132هـ)** **د. مهدي صالح الخفاجي**
8	ملابس النساء في العصر العباسي م. افراح رحيم علي الغالبي

9	النظام المالي في العهد النبوي الشريف والخلافة الراشدة م.د. رحمن منصور حسين
10	المتعاليات النصية في شعر خزعل الماجدي عتبة الغلاف اختياراً أ.د. علي هاشم طلاب م. د. هدى مصطفى طالب
11	التفاؤل المتعلم لدى الموظفين بالأجر اليومي في جامعة ذي قار أ.د انعام قاسم خفيف منار نعيم مطشر
12	الرؤية السردية في روايات فلاح رحيم أ.د. مصطفى لطيف عارف مها يوسف عاجل
13	موقف اهل البيت (ع) وبعض الفقهاء من ثورة زيد بن علي (ع) م هناء محمد كريم خشيف
14	فقه التصوف عند السيد محمد باقر الصدر د. عبد الأمير عبد الرضا حسن
15	إدارة المواد التموينية في العصر الاشوري الحديث 911 ـ 612 ق.م (القصر ـ المعبد) انموذجاً أ.م.د. ميثاق موسى عيسى أ.م.د. فارس عجيل جاسم
16	الملامح الدينية لآثار البلدان غير الإسلامية وآليات التعامل : قراءة في آلية التعامل الأموي م.د شاكر عويد نفاوة الزهيري
17	سَايكُولُوجْيَا التَّخَيُّلِ النَّحْوِي بَيْنَ الوَاقِع اللغَوي وَالتَّحْلِيْلِ الفَلْسَفِي حَيْدَر عَلِي حُلُو الخِرْسَان
18	سيميولوجيا الكم في الحوارات غير المباشرة مع الله تعالى أ.د: قصي ابراهيم الحصونة م.م: ثامر ناصر علي العبادي

19	موقف الأحزاب السياسية العراقية من القضايا الدولية في العهد الملكي م . م. أباذر راضي كريدي العامري
20	الشخصية في المنجز الروائي لمدينة الناصرية (2004 – 2012)، الشخصية الريفية اختياراً أ.د. حسين علي الدخيلي م.م. محمد كاظم كتوب
21	التوزيع المكاني للمرائب في محافظة ذي قار لعام2020–2021 م. م علي عبد الكريم جواد الحجامي
22	English Loanwords in Iraqi Samawian Arabic : A Phonological Study سلام عباس محمود ماجد صالح خلف
23	A Comparative pragmatic Analysis of Hedging in Male's and Female's Political Discourse الاستاذ المساعد الدكتور: سعد سلمان عبدالله
24	A Discourse Analysis of Interpretation of Some Selected Nasiriya Medical Notes المدرس : صدام سالم حمود
25	The Pragmatic Use of some Qur'anic verses in Every Day Situations م.م : عدوية ستار عبود
26	A Critical Discourse Analysis of Power in Lawyer – Witness Interaction م. د. محمد حسين هليل

سَايكُولُوجْيَا التَّخَيُّلِ النَّحْوِي بَيْنَ الوَاقِعِ اللغَوِي وَالتَّحْلِيْلِ الفَلْسَفِي

The Psychology of grammatical imagination between linguistic reality and philosophical analysis

الاستاذ المساعد الدكتور حَيْدَر عَلِي حلُو الخِرْسَان
Assistant Professor Dr. Haider Ali hello Al-Kharrsan
قسم اللغة العربية- كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة ذي قار-محافظة ذي قار- جمهورية العراق
Department of Arabic Language- College of Education for Human Sciences- Thi Qar University- Thi Qar Governorate- Republic of Iraq

الكلمات المفتاحيَّة: سايكولوجيا، التَّخيُّل النحوي، الحدود النحويَّة، التعليل الفلسفي، القياس المنطقي، العامل.
Keywords: psychology, grammatical imagination, grammatical boundaries, philosophical reasoning, syllogism, factor

dr.heider.ali.hello@utq.edu.iq

المُلخَّص:
مرَّ النَّحو العَربي بمراحلَ مُتعددةٍ مُبتدئًا من السُّهولةِ إلى الصُّعوبةِ، فبَعْدَ أنْ كَانَت القواعدُ النَّحويَّةُ تُؤخَذُ من استقراءِ كلامِ العربِ المُستعمَلِ في ألسنِ المُتكلِّمينَ صَارَتْ جُمْلَةٌ من تلك القواعدِ تُظنُّ ظنًّا وتُخمَّنُ تَخْمِينًا تَبَعًا لأسبابٍ سايكولوجية تنوَّعَتْ مشاربُهَا واتَّفقَتْ غَايَاتُهَا في تَعقيدِ جُملةٍ من القواعدِ النَّحويَّةِ، فَظَهَرَتْ الحُدودُ النَّحويَّةُ المَنطقيَّةُ والتَّعليلُ الفلسفيُّ والعاملُ والمعمولُ والقياسُ المنطقيُّ وأمثلةٌ مُفتعلَةٌ لموضوعاتٍ موجودةٍ وغير ذلك، وهذا ما بَيَّنَهُ البحثُ في صفحاتِه. أمَّا أهمُّ النَّتائجِ التي وَصَلَ إليها البحثُ فهي:
1/ أَثْبَتَ البحثُ مجموعةً من الأسبابِ في موضوعِ سايكولوجيا التَّخيُّلِ النَّحوي بين الواقعِ اللغوي والتَّحليلِ الفلسفي عندَ النُّحاة.
2/ أَدْخَلَ التَّخيُّلُ النَّحويُّ إلى النَّحو العَربي مَفهومَ الحُدودِ المَنطقيَّةِ بالجنسِ والفَصلِ والنَّوعِ والرَّسمِ والقِسْمةِ، في حين كانَ التَّعريفُ النَّحويُّ لموضوعٍ ما هو وصفيٌ استعماليٌ للظاهرةِ، وهذا ما عَقَّدَ الأبوابَ النَّحويَّةَ.
3/ بَيَّنَ البحثُ أنَّ مفهومَ التَّعليلِ المنطقي دَخِيْلٌ على الدَّرسِ النَّحوي، وجَعَلَهُ صَعْبًا يبتني على تخيُّلِ أمورٍ مُدَّعاةٍ تُفرَضُ على كلامِ العربي، وأنَّه كَانَ يَقصدُ إلى ذلك.

4/ فَصَّلَ البحثُ الحديثَ في القياسِ اللغوي والقياسِ المنطقي، وأنَّ الثَّاني طَرَأَ على النَّحوِ العربي بناءً على تخيُّلِ أقيسةٍ ذهنيَّةٍ يُرَادُ تطبيقُهَا على كلامِ العربِ.

5/ أَضَافَ النُّحاةُ إلى عددٍ من الموضوعاتِ النَّحويَّةِ بعضَ الأمثلةِ والتَّمارينِ المصنوعةِ، وكَانَ قَصْدُهُم تدريبَ المُتعلِّمينَ، وتقويةَ ثقافتِهِم النَّحويَّةِ الفكريَّةِ، وَلكنْ صَعُبَ الأمرُ على الدَّارسينَ، مِمَّا دَفَعَ النُّحاةَ المتأخِّرينَ إلى إلغاءِ هذه التمارين وحذفِهَا من النَّحوِ.

Summary:

The Arab grammar has passed in multiple stages of easy to difficulty. Logical grammar, philosophical reasoning, factor and established, syllogism, fabricated examples of existing topics, and so on, and this is what the research has shown in its pages. The most important results reached by the research are:

1- **The research proved a number of reasons in the subject of the psychology of grammatical imagination between linguistic reality and philosophical analysis according to the grammarians.**

2- **The grammatical imagination introduced into the Arabic grammar the concept of logical limits with gender, separation, gender, drawing and division, while the grammatical definition of a subject was descriptive and using this phenomenon of grammar.**

3- **The research showed that the concept of logical reasoning is alien to the grammatical lesson, and made it difficult based on imagining pretended matters imposed on the speech of the Arab, and that he intended to do so.**

4- **The modern research detailed linguistic analogy and syllogism, and that the second occurred in the Arabic grammar based on the imagination of mental measures to be applied to the speech of the Arabs.**

5- **The grammarians added to a number of grammatical topics some examples and exercises made, and their intent was to train the learners, and to strengthen their intellectual grammatical culture, but these grammatical exercises were difficult to eliminate.**

المُقدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ محمَّدٍ وآله الطَّيبين الطَّاهرين.

بدَأَ النحو العربيُّ يَسيراً سهلاً وهو مَجموعةُ قواعد مُستنبطة من استقراءِ كلامِ العرب يَعرفُ بها دارسُ العربيَّة أركانَ كلامهِ وتكوينَ جُملِهِ، إذ كانت الغايةُ من تلك القواعد المستنبطةِ هو صونُ اللسان من اللحنِ والقدرةِ على الكلامِ على سَمْتِ كلامِ العرب، وهذا ما فعَلَهُ النُّحاةُ الأوائلُ بدءاً من أبي الأسود الدُّؤلي (ت69هـ) ووصولاً إلى سيبويه (ت180هـ) وتلاميذه، وهذا ما نَجِدَهُ في آراءِ عيسى بن عمر الثَّقفي (ت149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء المازني (ت154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر (ت177هـ)، ويونس

بن حبيب (ت182هـ)، والكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ)، والأخفش الأوسط (ت210هـ)، وأبي عبيدة (ت210هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت215هـ) وغيرهم، ثُمَّ صَارَ النحو بعد ذلك يَسيرُ نحو الصُّعوبةِ شيئاً فشيئاً، وأخذتْ قواعدُهُ تَصْعُبُ وتَبتعدُ عن أصولِهَا الأولى لأسبابٍ كثيرةٍ ذُكِرَتْ في هذا البحثِ، وأَخَذَ النُّحاةُ يتسابقونَ – عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ– في إدخالِ ما ليسَ في النَّحوِ العربي فيه، وذلك بفعلِ الثَّقافاتِ الوافدةِ والرَّغبةِ في إظهارِ المقدرةِ العلميةِ وغيرِ ذلك، فجَاءَتْ قواعدُ النَّحو بعد ذلك مَبنيَّةً على أفْكَارٍ مُتخيَّلةٍ فُرِضَتْ على الكلامِ العربي، وادَّعى قائلوهَا أنَّ العربَ كَانُوا يقصُدونَ تلكَ الأفكارِ المُتخيَّلَة والقواعدَ المظنُونَة، وأنَّه لا يُوجَدُ شَيءٌ في كلامِ العربِ إلَّا ولَهُ عِلَّةٌ ظاهِرَةٌ أو خَفيَّةٌ، أو مُرتبِطٌ بقياسٍ قريبٍ أو بعيدٍ يحكمُهُ، فظَهَرَتْ الحدودُ النَّحويَّةُ بقوالبَ منطقيةٍ وأفكارٍ فَلسفيَّةٍ، وتشعَّبتْ الأقوالُ وتفرَّعتْ وزادَتْ عَمَّا كانتْ عليه، وجاءَ النُّحاةُ بأقوالٍ لم يألفْهَا السَّابقون ولم تخطرْ على بَالِهِم، وهذا ما جَعَلَ المُصنَّفاتُ تتعدَّدُ وتتَّسعُ، فصَارَ الكتابُ النَّحويُّ يُوْضَعُ ثُمَّ يُشْرَحُ ثُمَّ يُخْتَصَرُ، وصَارَ النَّحويُّ يَضَعُ أكثرَ من كتابٍ نحويٍّ في قواعدِ النحو وهي نفْسُهَا، لذا جاءَ هذا البحثُ لبيانِ سَايْكُولُوجْيَا التَّخيُّلِ النَّحوي عند النُّحاةِ في وضعِ قواعدِ النَّحو والابتعادِ بها عمَّا كانتْ عليه في أوَّلِ نُشوءِ هذا العلمِ.

وجَاءتْ خُطَّةُ البحثِ مُقسَّمةً على أربعةِ مطالبَ مَسبوقةً بمقدِّمةٍ ومتلوَّةً بخاتمةٍ.

عَرَضَ المطلَبُ الأوَّلُ أسبابَ سايكولوجيا التَّخيُّل النَّحوي عند النُّحاةِ، وبيَّنَ المطلبُ الثَّاني مفهومَ الحدودِ النَّحويَّةِ ونماذجَ منها كونها صُورةً من صُورِ التَّخيُّلِ النَّحوي، وذَكَرَ المَطلَبُ الثَّالثُ التَّعليلَ اللغويَّ والتَّعليلَ الفلسفِيَّ والفرقَ بينهما، وكون الثَّاني مَظْهَرَاً واضحَاً من مظاهرِ التَّخيُّلِ النَّحوي، وشَرَحَ المَطلَبُ الرَّابِعُ القياسَ اللغويَّ والقياسَ المنطقيَّ وكيفَ نَتَجَ الثَّاني من التَّأثرِ بِعلومٍ عِدَّةٍ منها القياسُ المنطقيُّ وعلمُ أصولِ الفقه وعلمُ الكلام، وجَاءَ المَطلَبُ الخامسُ بنماذجَ من الموضوعاتِ النَّحويَّةِ التي افْتَعَلَهَا جُملةٌ من النُّحاةِ وأدْخَلُوهَا في النَّحوِ العربي، وهذا تَبَعَاً لتخيُّلهُم الذِّهني لِتلكَ الموضوعات.

ثُمَّ جَاءَتْ الخَاتمةُ مُبيِّنةً أهمَّ النتائج التي وَصَلَ إليها البحثُ.

وفي الختامِ أقولُ: حَسْبِي أنَّي بَذَلتُ الجُهدَ في موضوعٍ نَحويٍّ تناولَ الأصول الذِّهنيَّة لأصحاب المؤلَّفات النَّحوية، فإنْ كُنتُ مُوفَّقاً فذلكَ مَا أبتغي، وإنْ أخْطَأتُ في بعضِ المواضعِ فاللهَ أسألُ أنْ يَغْفِرَ زَلَّتِي وَما تَوفِيقِي إلا باللهِ العَلِي العَظِيمِ، وأنْ يَنفعَ به أُخواني وطُلابي من أهلِ العِلْمِ.

تَوطِئَةٌ:

قبلَ الدُّخولِ في البَحثِ لا بُدَّ من بيانِ مَعاني بَعضِ المصطلحاتِ التي يبتني عَليها، وأهمَّها:

1/ مُصْطَلَح أو عِلْمُ (السَّايْكُولُوجْيَا):

وهو عِلمٌ يَهتمُّ بدراسةِ سُلوكِ البشرِ وتفكيرهم، كما يُعنَى بدراسةِ عَملياتِ الإدراكِ الحِسّي والتَّفكير والتَّعلم والانفعالاتِ والدَّوافعِ، كَمَا يَدرسُ تكوينَ الشَّخصيةِ والسُّلوكِ غيرِ الطبيعي عند الإنسانِ، كَمَا يَهتمُّ بدراسةِ التَّفاعل بينَ الأشخاصِ والبيئةِ المحيطةِ بهم، ويَرتبطُ علمُ السَّيكولوجي ارتباطاً وثيقاً بكلٍّ من الانثروبولوجيا وعلمِ الاجتماعِ والذي يعنى بالتأثيراتِ الاجتماعيَّةِ والبيئيَّةِ على السُّلوكِ. وتُشْتَقُّ كلمةُ علمِ النَّفسِ أو السَّيكولوجي من الكلمتين اليونانيتين (psyche) والتي تعني النَّفسَ أو الرُّوحَ أو العقلَ، و(Logos) والتي تعني (كلمة)، حيث سَعَى الإنسانُ منذُ الأزلِ لفهمِ الطَّبيعةِ البشريَّةِ، وكان علمُ النَّفسِ فرعاً من فروع الفلسفة، قبل أنْ يُصبحَ عِلمَاً قائماً بنفسهِ في القرنِ التَّاسعِ عشر.

2/ (التَّخيُّلُ) في اللغةِ والاصْطِلاحِ:

قال الجوهريُّ (ت393هـ): ((خُيِّلَ إليه أنَّهُ كذا... من التَّخييلِ والوهمِ. قالَ أبو زيدٍ: يُقالُ: خيَّلتُ على الرَّجلِ، إذا وَجَّهتُ التُّهمةَ إليه، قال: وخيَّلتْ علينا السَّماءُ إذا رَعَدَتْ وبَرَقَتْ وتهيَّأتْ للمطر، فإذا وَقَعَ المطرُ ذَهَبَ اسمُ التَّخيُّل... وتخيَّلَ له أنَّه كذا، أي: تشبَّه وتَخَايَلَ، يُقالُ: تخيَّلتُه فتخيَّلَ لي، كما يُقالُ: تَصوَّرتُهُ فتصوَّر لي))[1].

وبيَّنَ أبو هلال العسكري (ت395هـ) الفرقَ بين التَّصورِ والتَّخيُّلِ بقوله: ((أنَّ التَّصورَ تخيُّلٌ لا يثبتُ على حالٍ، وإذا ثَبُتَ على حالٍ لم يكن تخيُّلاً، فإذا تُصُوِّرَ الشيءُ في الوقت الأولِ، ولم يُتَصَوَّرْ في الوقت الثاني قيل: إنَّه تخيُّلٌ، وقيل: التَّخيُّلُ تصوُّرُ الشيءِ على بعض أوصافهِ دون بعضٍ، فلهذا لا يَتحقَّقُ، والتَّخيُّلُ والتَّوهُّمُ يُنافيانِ العلمَ، كما أنَّ الظَّنَّ والشَّكَّ يُنافيانهِ))[2].

وقالَ الراغبُ الأصفهاني (ت425هـ) في الخيالِ والتَّخييلِ والتَّخيُّلِ: ((الخَيَالُ: أَصلُهُ الصُّورةُ المُجرَّدةُ كالصُّورةِ المُتصَوَّرةِ في المنامِ، وفي المرآةِ وفي القلْبِ بُعَيْدَ غَيْبُوبَةِ المَرْئِي، ثُمَّ تُسْتَعْمَلُ في صُورةِ كُلِّ أمْرٍ مُتَصَوَّرٍ، وفي كُلِّ شَخْصٍ دَقيقٍ يَجْرِي مَجْرَى الخَيالِ، والتَّخييلُ: تَصْوِيرُ خَيالِ الشيء في النَّفسِ، والتَّخَيُّلُ: تَصَوُّرُ ذلكَ))[3].

قال الشَّريفُ الجرجاني (ت816هـ): ((الخيالُ: هو قوَّةٌ تَحْفِظُ ما يُدركه الحِسُّ المُشْتَرَكُ من صورِ المحسوساتِ بعد غيبوبةِ المادةِ بحيث يشاهدُهَا الحسُّ المشترَكُ كُلَّما التفتَ إليها، فهو خزانةٌ للحسِّ المشترك))[4].

والتَّخيُّلُ: هو تمثُّلُ الأشياءِ دونَ أنْ تكونَ ماثلةً أمامك كما هي في الواقعِ في التو وبذاتها، ويمكنُ للمرءِ استخدام التَّخيلِ لتمثُّلِ الإمكاناتِ المحتَمَلةِ لا الواقعيَّة، ولمثل الأزمانِ الأخرى لا الحاضر، ولتمثُّلِ وجهاتِ النَّظر غير الخاصة به. وبخلافِ الإدراكِ والاعتقادِ، فإنَّ تَخَيُّلَ شيءٍ ما لا يتطلَّبُ أنْ يكونَ ذلك الشيءُ حقيقيَّاً. وبخلافِ الرَّغبة أو التَّوقعِ، فإنَّ تَخيُّلَ شيءٍ ما لا يَتطلَّبُ من المرءِ أنْ يتمنَّى أو يتوقَّعَ أنْ يكونَ الشيءُ واقعيَّاً[5].

وقيلَ: إنَّ الخيالَ ((هو كلُّ شيءٍ لا يقرُّ به عقلُ الإنسانِ في الرُّؤيا، والتي لا تكونُ في تصوّرِ عقله من عمقِ معرفته لشيء الذي لا معالمَ له))[6].

وقيلَ أيضاً: ((الخيالُ هو القدرةُ على إنتاجِ ومحاكاةِ الأشياءِ والأفكارِ الجديدة في العقل دونَ أيِّ تدخلٍ مباشرٍ للحواسِّ، وهو تكوينُ تجاربٍ في العقل، والتي يمكنُ أنْ تكونَ إعادة ابتكارِ تجاربٍ سابقةٍ))[7].

وبما أنَّ قُدرةَ التَّخيُّلِ هي قُوَّةٌ عقليَّةٌ يقومُ بها عقلُ الإنسانِ لإدراكِ بعضِ الأمورِ التي تَغيبُ عن حسِّه– أي المحسوسات– لذا فـ: ((اسمُ العقلِ قد يقعُ على إدراكِ الإنسان الشيءَ بذهنه، وقد يقعُ على الشيءِ الذي يكونُ به إدراكُ الإنسان. والأمرُ الذي به يكونُ إدراكُ الإنسان– الذي يُسمَّى العقل– قد جَرَت العادةُ عند القدماءِ أن يُسمُّوه النُّطقَ. واسمُ النطقِ قد يَقعُ على النَّظْمِ والعبارةِ باللسانِ، وعلى هذا يدلُّ اسمُ النطق عند الجمهورِ، وهو المشهورُ في معنى هذا الاسم))[8].

فالمفاهيمُ موجودةٌ في ذهنِ الإنسانِ وإنْ لم يعرفْهَا بأسمائِهَا أو يُسمِّها بأسمائِهَا، فيقول الفارابيُّ: ((جميعُ هذه الأشياءِ التي لا يُعْرَى من علمِهَا أحدٌ هي حاصِلَةٌ في ذهنِ الإنسانِ من أوَّلِ وجودهِ غريزية فيه، غير أنَّ الإنسانَ رُبَّما لم يشعرْ بما هو حاصلٌ في ذهنه، حتى إذا سمِعَ اللفظَ الدَّالَّ عليه شعَرَ حينئذٍ أنَّها كانتْ في ذهنه. وكذلك رُبَّما لم تنفصلْ هذه الأشياءُ بعضُها عن بعضٍ في ذهنه، حتى يرى الإنسانُ بذهنه كلَّ واحدٍ منها على حيالِهِ، حتى إذا سمِعَ ألفاظَهَا المتناسبَةَ الدَّالةَ عليها رآها منفصلةً مُتميّزةً في ذهنه. فلذلك ينبغي فيما اتَّفقَ منها أنْ لا يشعرَ به، أو لا يشعرَ بتفصيلِ بعضهِ عن بعضٍ أنْ يُعدِّدَ ألفاظَها الدَّالَّةَ عليها، فحينئذٍ يشعرُ بها الإنسانُ ويرى كُلَّ واحدٍ على حيالِهِ))[9].

وبما أنَّ مفهومَ التَّخيُّلِ قُدرةٌ عقليَّةٌ فترتبطُ بمفهومِ المنطقِ، وكذلك الفلسفة في تحليلِ حقائق الأشياء، والوصولِ بوساطة الأمورِ المعلومةِ إلى أمورٍ مجهولةٍ بناءً على الربط بين مبادئ الأشياء وأوّلياتها، لذا قد يتداخلُ الفهمُ بين علمي الفلسفةِ والمنطقِ، فالمنطقُ يَعصمُ الذهنَ من الخطأِ في إدراكِ حقائقِ الأشياء، والفلسفةُ تُحلّلُ حقائقَ الأشياءِ، وهما يقتربانِ من النَّحو، إذ يقول الفارابيُّ: ((بينَ صِناعةِ النَّحوِ وصناعةِ المنطقِ تشابُهٌ ما، وهو أنَّ صناعةَ النحوِ تُفيدُ العلمَ بصوابِ ما يُلْفَظُ به والقوَّةِ على الصَّوابِ منه، بحسبِ عادةِ أهل لسانٍ ما. وصناعةُ المنطقِ تُفيدُ العلمَ بصوابِ ما يُعقَلُ، والقُدرةُ على اقتناءِ الصَّوابِ فيما يُعْقَلُ. وكما أنَّ صناعةَ النَّحوِ تُقوّمُ اللسانَ حتى لا يلفظ إلَّا بصوابِ ما جَرَتْ به عادةُ أهلِ لسانٍ ما، كذلك صناعةُ المنطقِ تُقوّمُ الذِّهنَ حتى لا يعقلَ إلَّا الصَّوابَ من كلِّ شيءٍ. وبالجملة فإنَّ نسبةَ صناعة النَّحوِ إلى الألفاظِ هي كنسبةِ صناعةِ المنطقِ إلى المعقولاتِ))[10]. فيتَّضحُ أنَّ معنى تخيُّلِ الأشياءِ هو تصوُّرها بالعقل، و ((التَّصورُ بالعقلِ هو أنْ يَحُسَّ الإنسانُ

شيئاً من الأمور التي هي خارجُ النَّفسِ، ويَعملُ العقلُ في صورة ذلك الشيء ويتصوَّره في نفسه، على أنَّ الذي هو من خارجٍ ليسَ هو بالحقيقة مُطابقاً لما يتصوَّرهُ الإنسانُ في نفسه، إذ العقلُ ألطفُ الأشياءِ، فما يتصوَّره فيه هو إذنْ ألطفُ الصُّورِ))[11].

وتكونُ صورةُ الشَّيءِ التي يُنتجها العقلُ ((مفردة غير ملابسةٍ للمادَّة ولا بتلك الحالات التي هي عليها من خارجٍ، لكن بغيرِ تلك الحالات، ومفردة غير مُركَّبةٍ، ولا مع موضوعٍ، ومجرَّدة عن جميع ما هي ملابسة))[12].

المَطْلَبُ الأوَّلُ: أَسْبَابُ سَايْكُولُوجْيَا التَّخَيُّل النَّحْوِي:

من أسبابِ سايكولوجيا التَّخيُّلِ النَّحوي عند النُّحاةِ مجموعةُ أمورٍ يُمكنُ بيانُ أهمّها بالنقاطِ الآتيةِ:

1/ المُباراةُ في استظهارِ المَقْدِرَةِ العلميَّةِ برصفِ مُصطلحاتٍ غَريبةٍ على الدَّرسِ العربي يَحتاجُ فهمُهَا إلى مقدرةٍ خَارجِ إطارِ النَّحوِ لبيانِهَا، وهذا ما يكشفُ لنا غَزارةَ المُصطلحاتِ العلميَّةِ ذاتِ الجذور المتنوعةِ التي لو بُحِثَتْ في كتابِ سيبويه أو المقتضبِ أو في معاني القرآن للفراء، أو معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت215هـ)، أو المازني (ت249هـ) والجرمي (ت225هـ) وغيرهم في المدوَّنات النحوية لم نجدْهَا.

2/ تعدُّدُ المقصودِ بالتَّأليف: فما يُؤلَّفُ للمبتدئين غير ما يُؤلَّفُ للعلماءِ المتخصِّصين، فيأتي الجيلُ بعدهم فلا يُميّزُ بين المُصنَّفاتِ، فيجدُ بعضَهَا سَهلاً وبعضَهَا صَعْباً، ويلمحُ د. مازن المبارك إلى هذا الأمر في مقدّمتهِ لكتابِ الإيضاحِ للزجَّاجي (ت337هـ) بقوله: ((كانَ عهدُنَا بالنُّحاةِ أنْ يطلبوا إلى الناظرينَ في كتبهمْ أنْ يَسْمُوا إلى فهمِهَا، لا أنْ يَدْنُوا بالمُؤلَّفِ من الأفهامِ، كما فَعَلَ الزَّجاجيُّ، فكانَ عملُهُ هذا دليلاً على فطنتِهِ وسدادِ خُطَّتِهِ ما دام لا يُؤلِّفُ لنظرائِهِ من العلماءِ، وإنَّما يكتبُ للمبتدئين، وحَبَّذا لو كانَ أكثرُ النحاة كذلك إذاً لكفونَا مؤنةَ الترجمة والنقلِ من اللغةِ التي ألَّفوا بها تلكَ المُعقَّدةِ الصعبة إلى لُغةٍ سهلةِ العبارة واضحةِ المفهوم))[13].

لذا فكُلُّ بحثٍ يعتمدُ البساطةَ والتيسيرَ، ويهدفُ التعليمَ والتَّوضيحَ للدارسين دون قصدِ النَّظرِ والجدلِ، ويفصلُ ما هو من النحوِ عمَّا ليس منه ويقتربُ من لغة العربِ فهو بَحثٌ قيّمٌ مُفيدٌ[14].

والنماذجُ كثيرةٌ في جعل النحوِ أصعب ممَّا كان في أوَّل نشوءِهِ والتدوينِ فيه في مراحلَ ليست بعيدةً عن الجيل الأول، وما سعيُ النحاةِ في جعل تعلُّم النحو صَعباً إلَّا لأسبابٍ تقدَّمَ ذكرُ بعضِهَا ومنها الارتقاءُ بمستوى الدَّارسين وتنوع المُخَاطَب بالتأليف فما كان للعلماءِ غير ما كان للعامَّةِ أو المبتدئين، ومنها المُباهاةُ بالعلم والحذلقةِ بهِ.

3/ توافدُ ثقافاتٍ أجنبيَّةٍ غيرِ معروفةٍ في المجتمع العربي وذلك عن طريقِ دخولِ غير العرب في الإسلام من الأمم الأخرى، وترجمة كتبِ اليونانِ وغيرهم إلى اللغة العربية، وشَغَفِ بعضِ الدارسين بها، فانتقلت كثيرٌ من

أفكارها وأساليبها إلى التراثِ العربي والفكر العربي عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ فامتزجتْ العلومُ العربيةُ والإسلاميةُ بها، وصارتْ تُطرَحُ الأفكارُ العربيةُ بتلك الأساليب والنظريات والقوانين والأفهام، وهذا ما تنبَّه له جملةٌ من علماءِ العربيَّة وأذكر منهم هنا الزجاجيَّ، إذ أشارَ إلى هذا المعنى في أكثر من موطنٍ في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، منها قوله: ((الاسمُ في كلامِ العربِ: ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّزِ الفاعل والمفعول به. هذا الحدُّ داخلٌ في مقاييسِ النحو وأوضاعه، وليس يخرجُ عنه اسمٌ البتة، ولا يدخلُ فيه ما ليس باسمٍ، وإنَّما قُلنا: في كلامِ العرب؛ لأنَّا له نقصدُ، وعليه نتكلَّمُ؛ ولأنَّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدُّوه خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسمُ صوتٌ موضوعٌ دالٌّ باتفاقٍ على معنى غير مقرونٍ بزمانٍ. وليس هذا من ألفاظِ النحويين ولا أوضاعهم، وإنَّما هو من كلام المنطقيين، وإنْ كانَ قد تعلَّقَ به جماعةٌ من النحويين. وهو صحيحٌ على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنَّ غرضَهُم غيرُ غرضنا، ومغزاهُمْ غيرُ مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يكونَ كثيرٌ من الحروف أسماءً؛ لأنَّ من الحروف ما يدلُّ على معنى دلالةً غير مقرونة بزمان، نحو: (إنَّ) و(لكنَّ) وما أشبه ذلك))[15]. وقد فاتَ الزجاجيُّ أنَّ المنطقيينَ لا يعُدُّون الحُروفَ ضمنَ الأسماء، بل هي عندهم حواشي؛ لأنَّها لا تستقلُّ بمعناها[16].

4/ تعدُّدُ معارفِ أغلبِ النُّحاةِ القُدماءِ، فأولئك ((النحاة كانوا ذوي اختصاصاتٍ مُختلفةٍ، فكان منهم مَنْ غَلبَ عليه الفقه، ومنهم مَنْ غَلَبَت عليه النزعةُ الفلسفيَّةُ وعلمُ الكلام، فكان كلٌّ منهم يستعينُ في نحوه وتعليل أحكامه بأساليب العلم الذي غَلَبَ عليه، فكانت عللُ النحو بعد ذلك مزيجاً من تعليلاتٍ بعضُهَا لُغويٌّ أو نحويٌّ، وكثيرٌ منها لا يَمتُّ إلى اللغة ونحوها بأدنى سببٍ))[17].

5/ الاختلافُ في المنهج: إنَّ المنهجَ الذي اعتمده النُّحاةُ الأوائلُ وأبرزُهم الخليلُ بنُ أحمد الفراهيدي يختلفُ عن المنهج الذي اختطَّه النُّحاةُ الذين جاءوا بعده بجيلٍ أو جيلينِ، فقد اتَّخذَ الخليلُ من الظواهر اللغوية ومحاولة تفسيرها منهجاً في دراسته اللغوية وهو أشبه ما يكونُ بالمنهج اللغوي الحديث، إذ يرى وجوبَ التَّدرج في الدراسة اللغوية، فبدأَ بالأصواتِ اللغوية ووصَلَ إلى نتائجَ مهمَّةٍ لا يستغني الدارسُ عنها في فهمِ الظواهر اللغوية العربية التي تنبني عليها مثل الإبدال والإعلال والإمالة والإدغام، وهذا واضحٌ في كتابه العين وفيما أملاه على سيبويه. ثُمَّ دَرَسَ الكلماتِ المؤلَّفة من تلك الأصوات، واتَّضَحَ له أنَّ الكلماتِ قسمان: مفردة ومركَّبة، ووجد أنَّ التركيبَ ظاهرةٌ لغويَّةٌ نتجَتْ بسبب الاستعمالات، وذكَرَ أنَّ التركيبَ يُوجدُ في بعض الأدواتِ والأسماءِ والأفعالِ، مثل: (لن)، و(إذن)، و(مهما)، والبسملة والحوقلة والحمدلة، و(حبَّذا)، و(حيَّهل)، و(حيَّعل)، وتوصَّلَ إلى أنَّ الكلمتينِ في الاستعمال الصحيح لكلِّ واحدةٍ منهما معنى فإذا رُكِّبتا صارَ لهما معنى جديدٌ وحُكمٌ جديدٌ. وحين جاءَ النُّحاةُ بعد الخليل بمدَّةٍ

زمنيةٍ لم يتابعوا منهجه، بل نَظَرُوا إلى الدرسِ اللغوي نظرةً أخرى، فعالجوا مسائل هذا الدرس بصورةٍ لا تَمُتُّ إلى طبيعته، فلجأوا إلى المنطقِ والفلسفةِ ليُحقِّقوا لهم غرضاً، فابتعدوا بالدرس اللغوي عن منهجه، وجاءت تفسيراتُهُم للظواهر اللغوية قائمةً أكثرها على اعتباراتٍ عقليَّةٍ لا يُمكنُ أن يُفسَّرَ بها أسلوبٌ لغويٌّ، فحَفَلَتْ موسوعاتُهُم ومختصراتُهُم بتفسيراتٍ تُخْتَرَعُ اختراعاً، وتُلتمَسُ من الحدس، لذا لم تُدرَسْ تلك الألفاظُ كما ينبغي أن تُدْرَسَ، ولم يجدْ النحاةُ في منهجهم العقلي ما يُفْهِمُهُم ما أحاطَ بهذه الألفاظ من تخلُّفٍ وجمودٍ[18].

6/ الخلافُ بينَ النُّحاةِ البصريينَ والكوفيين: أسهمَ الخلافُ بين النُّحاةِ البصريين والكوفيين في تعقيد المسائل النحوية، وافتراضِ مسائل جديدة من كلِّ طرفٍ ليفحمَ الطرفَ الآخرَ، وإنْ لم تُوجدْ تلك المسائل في استعمالات العرب، لذا عُقِدَتْ مناظراتٌ بين الطرفين شهدَهَا الحُكَّامُ والعلماءُ وطلبةُ العلم لمعرفةِ أيّ المدرستينِ أصحُّ، ولم يقفْ الأمرُ عند العلماءِ المعاصرينَ لتلك المناظرات، بل امتدَّ الأمرُ إلى عصورٍ بعيدةٍ بعد ذلك، فأيَّدَ فريقٌ مذهبَ البصريين، وأيَّدَ فريقٌ الكوفيين، وحاولَ فريقٌ ثالثٌ أنْ يُوفِّقَ بين الآراء المُتضاربة. وأوَّلُ مَنْ ألَّفَ في ذلك أبو الحسن بن كيسان (ت299هـ) كتابه: (المسائل على مذهب النحويين فيما اختلفَ فيه الكوفيون والبصريون)، وألَّفَ بعده أبو البركات الأنباري (ت577هـ) كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وألَّفَ أيضاً أبو البقاء العكبري (ت616هـ) كتابه: (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)[19].

وبمطالعة هذه الكتب وخصوصاً كتاب الإنصاف للأنباري يَجدُ القارئُ أنَّ كثيراً من مسائل الاختلاف تقوم على محضِ التَّقديرِ والفرض ((فالحكمُ أو الوظيفةُ الإعرابيَّةُ للفظ متَّفقٌ عليها، ولكنَّ العاملَ فيه هو المختلفُ عليه، وتقديرُ هذا الرأي أو ذاك لا يُغيِّرُ من الأمر شيئاً، ولعلَّ الذي ساقَ إليه هو السيرُ وراء الفرض العقلي إلى نهايته، والتأثر البالغ بالنهج المنطقي))[20].

7/ دورُ الخُلفاءِ والأمرَاءِ والوزراءِ والولاةِ في ذلك فيما يَعْقُدُونَه من مجالسَ، وما يُقام عندهم من ندواتٍ ومناظراتٍ، وهي كثيرةٌ وفاضَتْ شهرتُهَا، وتناثرتْ أخبارُهَا في كتبِ الأدبِ، وذَكَرَ الرُّواةُ منها شيئاً كثيراً، ولم يكنْ طابعُ تلك المناظرات العامة هو التعليم كما في المساجد، بل كانَ طابعُهَا الغالبُ عليها هو الرياضة الفكرية العالية، والترف الذِّهني الرفيع، ورغبة الحُكامِ والأمراءِ في المشاركةِ في الحركة العلميةِ، وأنْ تَزدانَ مجالسُهُم بما يُعلِّي قدرهم، ويُخلِّدُ ذكرهم بهذه المناقشاتِ الأدبيَّةِ، والمناظراتِ العلميةِ[21].

8/ المجالسُ الخَاصَّةُ بين العلماء: لم يكتفِ العلماءُ بما يُظهرونَهُ من براعةٍ في المناقشةِ والجدلِ في طرحِ الآراءِ والمسائلِ العلميَّةِ بين الناس في المساجد، بل كانتْ لهم مجالسُهُم الخاصَّةُ فيما بينهم يتداولونَ بعضَ الأفكارِ والأقوالِ في مسائلِ النحو وغيره للوصولِ إلى معنى مقبولٍ ترتضيه عقولُهُم، أو لإبرازِ مقدرتهم العلميَّةِ

وذكائهم الذِّهني في شرحِ تلك المسائل وتحليلها[22]. ويمكنُ بيانُ مظاهر سايكولوجيا التَّخيُّل النَّحوي عند النحاة بمجموعة مواضيع وقفوا عندها، وستُذكَرُ في المطالب الآتية تِبَاعَاً:

المطْلَبُ الثَّانِي: مَظَاهِرُ سَايْكُولُوجْيَا التَّخَيُّل النَّحْوِي في الحُدُودُ النَّحْوِيَّةُ:

من مظاهرِ التَّخيُّل النَّحوي عند النحاة بعد الجيلِ الأولِ، أي بعد سيبويه والكسائي والفراء والأخفش الأوسط وغيرهم شيوعُ مفهوم الحدِّ النَّحوي، في جملةٍ من المدوَّناتِ النَّحوية، فبعدَ أنْ كانَ النُّحاةُ يصفون البابَ النحويَّ وصفاً شكليَّاً لُغويَّاً مُنبعثاً من استعمالات اللغة، صارَ الحدُّ النحويُّ قائماً على مفهومِ الجنسِ والفصلِ والنوعِ والرَّسمِ وغيرها من المصطلحاتِ المنطقيَّةِ التي هي غريبةٌ في تطبيقاتها على كلامِ العرب، والحدودُ النَّحويَّةُ ((تُمثِّلُ صيغةً مُناوبَةً للتأليفِ النَّحوي التأصيلي، بمعنى أنَّها حدودٌ لم تكن تتغيَّى قصداً تعليميَّاً يسبل النحو ويجعل إليه طريقاً مطروقةً، ولكنَّها تنتحي مسلَكَاً تجريديَّاً دَأَبُه امتحان المقولاتِ المنطقيَّةِ التَّصوريَّةِ في خطابٍ لُغويٍّ يردُّ الإنجازَ الكلاميَّ إلى قوانينه))[23].

في حين لم يكنْ هذا الأمرُ موجوداً عند سيبويه، فإذا أردنا معرفةَ حدِّ الاسم – مثلاً– عند سيبويه فيكون بـ ((جمع كلِّ الوحدات اللغوية التي يُطلَقُ عليها سيبويه مُصطَلحُ اسمٍ، وتصنيفها، والنظر فيها، واستخلاص الأساس المنهجي الذي يقوم عليه تحديدُ المصطلح، إذ المعروفُ أنَّ سيبويه يصرفُ أكبرَ همِّهِ إلى إجراءات التَّحليل دون أنْ يَعنَى بإيضاح الأساس المنهجي الذي يصدرُ عنه))[24].

((فقد هَدَفَ النُّحاةُ من تعريفاتهم إلى تقديمِ صورةٍ ذهنيَّةٍ دقيقةٍ لِمَا يتناولونه بالتعريف من معرِّفاتٍ، ووجدوا أنَّ تكوينَ هذه الصورةِ لا يتمُّ إلَّا بإتِّباع الأساليب المنطقية التي تُحدِّد أوَّلاً الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيءُ أو الفكرة، ثُمَّ تُذكَر بعد ذلك الفروقُ الخاصَّةُ التي تُميِّزه أو تُميِّزها عن جميع أفراد الصنف))[25].

فكيفَ يُرادُ إفراغُ هذه المفاهيم على نصوصٍ لُغويَّةٍ، أرادَ النُّحاةُ بذلك جمعها– أي جمع النصوص اللغوية المُتفقة في بابها– تحت ضابطٍ يقيسها بقالبٍ واحدٍ، وهذا ما لم يَتيسَّرْ لهم، إذ خَرَجَتْ كثيرٌ من النصوص عن تلك الحدود، ووقعَ النُّحاةُ بسبب ذلك في إشكالٍ، إمَّا أنْ يرفضُوا تلك الحدود التي افترضوها على كلام العرب، ويكتفوا بعلاماتٍ هي أقربُ إلى مراعاةِ الاعتبارات اللغوية، أو أن يُفرِّطوا ببعض النصوص اللغوية التي لا يُمكنُ إدراجها ضمن الحدود، لكي تسلم لهم الحدود التي وضعوها، والذي حَصَلَ هو الثاني، فبتحليل الحدود النحوية في أغلبِ الأبواب يظهرُ شيوعُ تطبيق الخصائص المنطقية للحدِّ في التعريفات النحوية[26].

ومن شواهدِ ذلك تعريفُ أبي علي الفارسي (ت377هـ) للمفعولِ المُطلق، إذ قال: ((هو الذي لم يُقيَّدْ بشيءٍ من حروفِ الجرّ، وهو أسماءُ الأحداثِ، فالفعلُ غيرُ المُتعدّي إلى المفعول به والمُتعَدَّى يتعدَّى إلى المصدر، تقولُ: (قُمْتُ قياماً)، و(نُمْتُ نَوماً)، و(ضَرَبْتُ ضَرْباً)... فتعدَّى (نِمْتُ) إلى المصدر كما تعدَّى إليه (ضَرَبْتُ)))[27].

وشرحَ عبدُ القاهر الجرجاني (ت471هـ) هذا التعريفَ بقوله: ((اعلمْ أنَّ معنى المُطلَق أنْ لا يُقيَّدَ بشيءٍ من حروفِ الجرّ نحو أنْ تقولَ: مفعولٌ به أو فيه أو له، ويُقالُ: المفعولُ على الإطلاق وهو المصدرُ نحو الضَّرب والقتل، والفعلُ يَتعدَّى إلى مصدرِهِ فينصبُهُ، نقولُ: (قُمْتُ قِياماً)؛ لأنَّ المعنى أحْدَثْتُ قياماً، وأحْدَثْتُ حَدثَاً. والمصدرُ أولى الأشياءِ أنْ يُطلَقَ عليه لفظُ المفعول. ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: (قُمْتُ قياماً)، كنتَ قد أخرجْتَ القيامَ من العدمِ إلى الوجود، وفعلتَهُ على الحقيقة، وليس كذلك سائرُ المفعولات، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ: (ضَرَبْتُ زيداً) لم تكنْ قد أخرجْتَ من العدَم إلى الوجودِ شيئاً من (زيدٍ)، وإنَّما هو من خلقِ اللهِ تعالى البتَّة، وإنَّما أوقعتَ به أمراً، ولذلك قيل: المفعولُ به. ألا ترى أنَّك عَملْتَ به الضربَ، ويُعْلَمُ ضرورةً أنَّ المفعولَ على الحقيقة ما أخْرَجه الفاعلُ من العدمِ إلى الوجودِ، والمصدرُ بهذه الصفة))[28].

ومن النماذج التي ظَهَرَتْ فيها الحدودُ المنطقيَّةُ موضوعُ الاستثناءِ، إذ قال فيه الشيخُ خالدُ الأزهريُّ (ت905هـ): ((هو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً من مذكورٍ أو متروكٍ بـ (إلَّا) أو ما في معناها بشرط الفائدة... فقوله: (المُخْرَج) جنسٌ يشملُ المُخْرَجَ بالبدل، نحو: (أكَلْتُ الرَّغيفَ ثُلثَهُ)، وبالصفة نحو: (أَعْتِقْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً)، وبالشرط نحو: (اقْتُل الذِّميَّ إنْ حَارَبَ)، وبالغاية نحو: {أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ} [البقرة 187]، وبالاستثناء نحو: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلَاً مِنْهُم} [البقرة 249]، وقوله: (تحقيقاً أو تقديراً) إشارةٌ إلى قسمي المتَّصل والمنقطع. وقولُهُ: (من مذكورٍ أو متروكٍ) إشارةٌ إلى قسمي التام والمفرَّغ. وقوله: (بإلَّا) مُتعلِّق بالمُخْرَج، وهو فصلٌ يخرجُ به ما عدا المُستثنى ممَّا تقدَّم. وقوله: (أو ما في معناها) يشملُ جميعَ أدواتِ الاستثناء. وقوله: (بشرط الفائدة) احترازٌ عن نحو (جاءني ناسٌ إلَّا زيداً)، و(جاءَنِي القومُ إلَّا رجُلاً)، فإنَّه لا يُفيدُ))[29].

وإنَّ إدخالَ النُّحاةِ لمفهومِ الحدود على الأبواب النحويةِ جرى بصورةٍ مُتتابعةٍ، فبعضُ الأبوابِ انطبَقَ عليها مفهومُ الحدِّ بالشروطِ المنطقيَّةِ من جنسٍ وفصلٍ، وبعضُهَا انطبَقَ عليها مفهومُ الرَّسمِ، وأخرى انطبَقَ عليها مفهومُ القسمةِ، وهذه مُصطلحاتٌ وَرَدَتْ في مؤلفاتِ المنطقِ اليوناني المُتَرجَم إلى العربية، وبموازنةٍ يسيرةٍ بين الحدود في المؤلفاتِ النَّحويةِ بعد الجيلِ الأوَّلِ، وبين كتب المناطقةِ اليونان والمناطقةِ العرب يظهَرُ هذا الأثرُ جليَّاً[30].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: التَّعْلِيْلُ اللغَويُّ وَالتَّعْلِيْلُ الفَلْسَفِيُّ:

قبلَ الدُّخولِ في إيضاحِ سايكولوجيا التَّحليلِ الفلسفي في النحوِ العربي لا بُدَّ من بيانِ كيفيَّةِ التَّعليلِ عند النحاة الأوائلِ وما غَرَضُهُم منه، ثُمَّ بيانِ التَّحوُّلِ إلى التعليل الفلسفي الذي سَيْطَرَ على أغلب أبواب النحو العربي. لذا سيُقَسَّمُ هذا المطلبُ على فقرتين:

الأولى: التَّعْلِيْلُ اللغَويُّ:

كان الفهمُ النَّحويُّ للكلام العربي مَبنيَّاً على السَّليقةِ والعقلِ اللغوي الكاشفِ عن التوازنِ بين النصّ الفصيحِ وتحليلِ النحوي له بعيداً عن التَّخيُّلِ المُغرقِ في الاحتمالاتِ التي لم تَخطرْ على بالِ العربي الفصيح صاحبِ النص ولا على النُّحاةِ الأوائلِ في تفسيرهم له، ومن ذلك ما نجدهُ عند سيبويه في حديثه عن (كان التامة)، إذ قال: ((قدْ يكونُ لـ (كان) مَوضعٌ آخرُ يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه، تقول: (قد كانَ عبدُ الله)، أي: قد خُلِقَ عبدُ الله، و(قد كانَ الأمرُ)، أي: وَقَعَ الأمرُ، و(قد دامَ فلانٌ) أي: ثَبَتَ. كما تقول: (رأيتُ زيداً) تُريد رؤيةَ العين، وكما تقول: (أنا وَجَدْتُهُ) تُريد وجدانَ الضَّالة، وكما يكون (أصبحَ) و(أمسى) مرَّةً بمنزلة (كانَ) ومرَّةً بمنزلة قولك: (اسْتَيْقَظُوا وَنَامُوا). فأمَّا (ليسَ) فإنَّه لا يكونُ فيها ذلك؛ لأنَّها وُضِعَتْ موضعاً واحداً، ومن ثَمَّ لم تَصرَّف تصرُّفَ الفعلِ الآخر، فممَّا جاء على (وَقَعَ) قوله، وهو مقَّاسٌ العائذي:

فِدَىً لِبني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ نَاقَتِي إذا كانَ يومٌ ذو كَواكِبَ أَشهَبُ

(أي: إذا وقَعَ). وقالَ الآخرُ عمرو بنُ شأس:

بني أسدٍ هل تَعلَمونَ بلاءَنَا إذا كَانَ يَـومَاً ذا كَواكِـبَ أشْـنعَا

إذَا كَانَت الحُوُّ الطِّوالُ كأنَّـمَا كَسَاهَا السِّلاحُ الأرْجُوانَ المُضَلَّعَا

أضمَرَ لعلم المخاطب بِمَا يعني، وهو اليومُ. وسمعتُ بعضَ العرب يقول: أشْنعا، ويرفَعُ ما قبله، كأنَّه قال: إذا وقَعَ يومٌ ذو كواكبَ أشنَعَا))[31].

ومن الفلسفةِ اللغويَّةِ التي ظَهَرَتْ في كتاب سيبويه، وهي مُنبعثةٌ من العقلِ اللغوي لا الجدلِ الفلسفي الافتراضي ما بيَّنه سيبويه في مفهوم التنازعِ إذ قالَ: ((هذا بابُ الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذينِ كُلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كانَ نحو ذلك، وهو قولك: (ضربْتُ وضَرَبَنِي زيْدٌ)، و(ضرَبَني وضَرَبْتُ زيداً، تحملُ الاسمَ على الفعل الذي يليه. فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمَّا في المعنى فقد يُعْلَمُ أنَّ الأوَّل قد وقَعَ إلَّا أنَّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ. وإنَّما كان الذي يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنَّه لا ينقضُ معنىً، وأنَّ المُخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوَّلَ قد وقَعَ بزَيْدٍ، كما كان خشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ، وجهَ الكلام، حيثُ كان الجرُّ في الأول وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوَّوا بينهما في الجرّ كما يستَويانِ في النصب. وممَّا يُقوّي تركَ نحو هذا لعلم

المُخاطَب قولُهُ عزَّ وجلَّ: {وَالحَافِظِيْنَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِيْنَ اللهَ كَثِيْرَاً وَالذَّاكِرَاتِ} [الأحزاب 35]، فلم يُعْمِلْ الآخرَ فيما عمِل فيه الأوَّلُ استغناءً عنه))[32].

وهذه العللُ والمسائلُ وغيرها المبثوثةُ في كتاب سيبويه هي شبيهةٌ ((بعللِ الخليلِ والذين رَوَى عنهم سيبويه من حيث عنايتِهَا بالمعنى، واهتمامِهَا بقياسِ الشَّبيه بشبيهه، وحملِ النَّظيرِ على نظيرِه، واعتمادها ذوق العربِ في طلبهِ للخفَّةِ وفرارِهِ من القبحِ والثِّقلِ. ولا عَجَبَ في ذلك فسيبويه إنَّما كان تلميذاً للخليل، وإذا كان لسيبويه فضلٌ في حركةِ التَّعليلِ فهو فضلٌ في التوسّعِ والإكثارِ ممَّا كان نزراً قليلاً عند شيوخِهِ المتقدّمين. وهو فَضْلٌ في دقَّةِ السَّيرِ على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتى بات كتابه يُعلّمُ البحثَ والنَّظرَ والقياسَ كما يُعلّمُ النحو سواءً بسواءٍ، ساعَدَهُ على ذلك مهارةٌ في تطبيقِ القياسِ، وذكاءٌ في استخراجِ العلل، وخِصْبٌ في توليدِ الفروع وتفريعها. والتعليلُ عند سيبويه ليسَ أكثرَ من إلحاقِ الحكمِ النَّحوي بعلَّةٍ يُلقيها صاحبُهَا بأسلوبِ الأستاذِ المُقرّرِ أو العالمِ الواثقِ، فلا يتخيَّلُ ردَّاً عليه، ولا يفترضُ نقضَاً له، ولا هو يُحاولُ إضعافَ العلَّةِ وتوهيتَهَا ليعودَ فيثبتهَا أو يُؤكّدها شأن المُتأخّرين من أهل صناعتِهِ، بل كانَ يكتفي من كلِّ ذلك بأنْ يُؤيّدَ حُكمَهُ بكثرةِ القياس بين الأشباه والنَّظائر، وكثرةِ الأمثلةِ، والاستعانةِ بالشَّواهدِ يأخذها عَمَّن يثقُ بهم من أهلِ اللغة، وأمَّا الافتراضُ والتخيُّلُ عندَهُ فأبعدُ ما وَصَلَ إليه))[33].

لذا لم يكنْ سيبويه شغوفاً بالمسائلِ الجدليَّةِ والتَّعليليَّة، بل ((كان يُوجّه عنايتَهُ للنحو نفسه، فإذا لَجَأَ إلى التَّعليلِ فلتثبيتِ الحكمِ النحوي وتأييدِهِ، ولم يكنْ مفتوناً بإظهارِ براعتِهِ وتوجيه عنايتهِ إلى العلَّةِ من حيثُ هي كما هو الشَّأنُ عند النحويين من بعده))[34].

ويوجّهُ الفرَّاءُ النصوصَ الفصيحةَ بما ينسجمُ مع الفكرِ اللغوي الاستعمالي، ومن ذلك ما ذَكَرَهُ في توجيه الرفع في قوله تعالى: {الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ} [هود 1–2]، إذ قال: ((رَفعتَ الكتابَ بالهجاء الذي قبله، كأنَّكَ قُلتَ: حروفُ الهجاء هذا القرآن، وإنْ شئتَ أضمرتَ له ما يرفعُهُ كأنَّكَ قُلتْ: (الر هذا الكتابُ)))[35].

وفي نصٍّ آخر للفراءِ بَيَّنَ التقديرَ اللغويَّ المنسجمَ مع طبيعةِ العربي في كلامه، ففي قوله تعالى: {قَالُوا سَلامَاً قَالَ سَلامٌ} [هود 69] قال: ((قرأه العامَّةُ... نصَب الأول ورَفَع الثاني ولو كانا جميعاً رفعاً ونصباً كان صواباً، فَمَنْ رَفَعَ أضمَرَ (عليكم)، وإنْ لم يُظهرْها كما قال الشاعرُ:

فقُلنا السَّلامُ فاتَّقَتْ من أميرِهَا فَمَا كَانَ إلَّا وَمْؤها بالحَواجِبِ

والعربُ تقولُ: التقينا فقلنا سَلامٌ سَلامٌ))[36].

ويذكرُ المُبرِّدُ (ت285هـ) الفرقَ بين (إنَّ) و(أَنَّ) مُنطلقاً بذلك من الفهم اللغوي بعيداً عن التَّخيُّلِ العقلي والتحليلِ الفلسفي، فيقول: ((اعلم أَنَّ (إنَّ) مكسورةَ الهمزةِ مُشبَّهةٌ بالفعل بلفظها، فعملُهَا عَمَلُ الفعل المُتعدِّي إلى المفعول... فإذا قلتَ: (أَنَّ) مفتوحةً فهي وصلتُهَا في موضعِ المصدر، ولا تكون إلَّا في موضع الأسماءِ دونَ الأفعال؛ لأنَّها مَصدرٌ، والمصدرُ إنَّما هو اسمٌ،وذلك قولك:(بلغَنِي انْطلاقُكَ)، وتقولُ:(عِلمْتُ أَنَّكَ مُنطَلِقٌ)أي: (علِمتُ انطلاقَكَ)، وكذلك (أَشْهَدُ أَنَّكَ منطَلِقٌ)،و(أَشْهَدُ بأَنَّكَ قائمٌ)، أي: أشهدُ على انطلاقكَ وبقيامكَ، فهذا جملةُ هذا))[37].

والأخْرَى: التَّعْلِيْلُ الفَلْسَفِيُّ:

دَأبَ علماءُ النحو بعد الجيلِ الأوَّلِ بتعليلِ الكلامِ العربي في سببِ نُطقِهِ بهذه الكيفيَّة دون غيرها، وراحوا يلتمسُونَ أفكاراً من وحي عقولِهِم وتأمُّلاتِهِم يفرضُونَهَا في الدَّرسِ النحوي ويريدونَ من تلاميذهم وقارئ مصنَّفاتِهِم التَّصديقَ بها والأخذَ بمضامينِهَا، وكأنَّ العربَ في شعرِهِم ونثرِهِم كانوا يَقصدونَ إلى هذا الفهمِ الفلسفي والتَّخيُّلِ النَّفسي، فابتدعُوا عِلَلاً هي ألصَقُ بالتَّرفِ العقلي منها إلى الواقعِ اللغوي، وهي ((تَخْرجُ عن الغايةِ من النحو، وهي صحَّةُ النُّطقِ عند المُتكلِّم، إلى ما يُمكنُ أنْ نُسمِّيَهُ فلسفةَ العللِ النَّحويَّة، وهي فَلسفةٌ في جمهورِهَا غيرُ عمليَّةٍ، وليس وراءَ هَا أيُّ طائلٍ نحويٍّ))[38].

وقال الفارابيُّ في تلازمِ العلَّةِ والمعلولِ– وهذا ما طبَّقه النحاةُ في مدوَّناتهم– : ((العلَّةُ يجبُ أنْ توجدَ مع المعلولِ، فإنَّ العللَ التي لا تُوجَدُ مع المعلولاتِ ليستْ عِللاً بالحقيقة، بل مُعدِّاتٌ أو مُعيناتٌ))[39].

ويرى د. شوقي ضيف أنَّ المدارسَ النحويَّةَ من الخليل الفراهيدي وما بعده قد أخذَتْ بمبدأِ التَّعليلِ، ولكنْ في أوَّلِهِ كانَ يسيراً ينطبقُ مع الذهنِ اللغوي بتعليلِ الظواهرِ النحويَّةِ بعللٍ قريبةٍ، ولم يكتفوا فيما بعدَ الجيلِ الأوَّلِ بذلك، بل ((ذَهَبُوا يغوصونَ على كوامنِ العللِ وخفيَّاتِهَا ودفائنِهَا، وكلُّ نحويٍّ بصريٍّ أو كوفيٍّ أو بغداديٍّ يُجرِّبُ ملكاتِهِ الذِّهنيَّةَ، ويستنبطُ عللاً جديدةً بحسبِ ما اسْتُخْزِنَ عقلُهُ من قُوَّةِ البرهان، وحُشِيَ من عمقِ الدَّلالةِ))[40].

غير أنَّ كلامَ العرب مع ما فيهِ من دقَّةٍ وإحكامٍ لا يعني أنَّهم كانوا يقصدونَ العللَ والأفكارَ والمقاصدَ كلَّها الموجودةَ في أذهانِ النُّحاةِ والتي دوَّنوهَا فيما بعد بقواعدَ وقوالبَ، فربَّما أقلُّها مقصودٌ والأكثرُ هو اجتهاداتٌ من النحاةِ، فأغلبُهُم يرى ((أنَّ ما قامَ في نفوسِ العربِ شيءٌ وأنَّ ما جاءوا هُم به شيءٌ آخرُ، فالذي قامَ في نفوسِ العرب سليقةٌ ومَلَكةٌ، والذي جَاءَ به النُّحاةُ تجريدٌ وصنعةٌ ومحاولةُ وصفٍ لهذه السَّليقةِ والملكةِ))[41].

وبسببِ تَراكمِ تلك الأفكارِ المُتخيَّلةِ عند كثيرٍ من النُّحاةِ بعدَ الجيلِ الأوَّلِ التي تبتعِدُ بالدَّارسِ عن صفاءِ كلامِ العرب، ابتعدَ الفهمُ النحويُّ عن تذوّقِ الكلامِ الفصيحِ، ولو كانَ الفصحاءُ العربُ الذين يُحتَجُّ بكلامِهِم شعراً ونثراً حاضرينَ لقالوا إنَّا لمْ نقصُدْ بكلامِنَا ما ذكَرَهُ النُّحاةُ من فهمٍ له، ونتَجَ عن هذا التَّخيُّلِ البعيدِ عن واقعِ اللغةِ أنَّ

النُّحاةَ ((حَشَدُوا في تآليفِهِم كُلَّ غَريبٍ من القولِ، وتَافهٍ من الخِلافِ، حتى أصبحت صحائفُ أسفارهم ميادينَ صراعٍ بعيدٍ عن جوهر الموضوع في كثيرٍ من الأحيان. فلا يصلُ طالبُ المعرفة من وراء هذه الأسفار إلى القليل ممَّا يُريدُ حتى يكون قد أثقلَ عقله بالكثير ممَّا لا يُريدُ))[42].

وقد تغيَّرَ مفهومُ التعليلِ عند النحاةِ فيما تلا العَصرَ الأوَّلَ للنحاة، فبعد أنْ كانَ التعليلُ بحمل شيءٍ على شيءٍ آخر، وتولّدِ صيغة من صيغِ اللغةِ قياسَاً على ما هو موجودٌ من الصيغِ الأخرى، لم يقف النحاةُ الآخرون على الظاهر منها، بل ((ذَهَبوا بعيداً واستعملوا خيالَهُم لاقتناصِ العلل والإكثارِ منها، وقد يكونُ خيالُهُم يتناولُ مسائلَ جانبيَّةً غيرَ حاصلةٍ في اللغة، فأخذوا يُعلِّلون لماذا لمْ تُثنَّ الأفعالَ ولا تُجْمَع؟ ولماذا يُجعَلُ الجرُّ للأفعال والجزمُ للأسماء؟ ولماذا رفَعوا الفاعلَ ونصبوا المفعولَ؟ ... فهذه التساؤلاتُ لا يمكنُ أن نجدَ لها جواباً من اللغة ذاتها، فعلى المسؤولِ أنْ يقولَ: هكذا وُجِدَتْ اللغةُ، ولا يَحقُّ له أن يتشعَّبَ في دقائقها التي قد تضرُّ المتعلِّمَ إذا أسْرَفَ في التساؤل عنها، وقد يُؤدِّي هذا التساؤلُ إلى افتراضاتٍ نظريَّةٍ تستندُ إلى النظرِ العقلي المجرَّد، فيقبلها العقلُ، إلَّا أنَّها لا تُقنِع مَنْ يرى أنَّ للغة منطقاً خاصَّاً ومسلكاً لا يتناسبُ مع ما يفترضه النُّحاةُ المُعلِّلون))[43].

وبَالَغَ ابنُ جني في إضفاءِ صفةِ القصد على كلامِ العربِ، وما العللُ والأغراضُ التي تخيَّلها النُّحاةُ بعقولهم هي التي قصدها العربُ في كلامهم، فيقولُ في باب: ((أنَّ العربَ قد أرادت من العِلل والأغراضِ ما نسبناه إليها، وحملناه عليها. اعلم أنَّ هذا موضعٌ في تثبيتِهِ وتمكينِهِ منفعةٌ ظاهرةٌ، وللنفسِ به مُسْكةٌ وعِصْمةٌ؛ لأنَّ فيه تصحيحَ ما ندَّعيه على العربِ: من أنَّها أرادتْ كذا لكذا، وفعلتْ كذا لكذا، وهو أحْزمُ لها، وأجمَلُ بها، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أنْ تكونَ تكلَّفتْ ما تكلَّفته من استمرارها على وتيرةٍ واحدةٍ، وتقرّيها منهجاً واحداً، تُراعيه وتُلاحظه، وتتحمَّلُ لذلك مشاقَّةً وكُلَفَه، وتعتذرُ من تقصيرٍ إنْ جَرَى وقتاً منها في شيءٍ منه))[44].

وأيضاً غَالَى الشيخُ كمال الدين الفرخان (توفي منتصف ق7هـ) في تكوين القواعدِ النَّحوية وأصولها بقوله: ((أنتَ إذا استقريْتَ أصولَ هذه الصِّناعةِ عَلِمْتَ أنَّها في غايةِ الوثاقةِ، وإذا تأمَّلتَ عللَهَا عرفْتَ أنَّها غيرُ مدخولةٍ ولا مُتسمَّحٍ فيها. فأمَّا ما ذَهَبَ إليه غفلةُ العوامِّ من أنَّ علَلَ النحو تكونُ واهيةً سخيفةً ومتمحَّلةً بالوضع ضعيفة، واستدلالُهُم على ذلك بأنَّها قد تكونُ هي تابعةً للوجود، لا الوجودُ تابعاً لها فبمعزلٍ عن الحقِّ؛ وذلك أنَّ هذه الأوضاعِ والصيغِ التي في أيدينا اليوم، إنْ كُنَّا نحنُ نستعملُهَا فليس ذلك على سبيلِ الابتداءِ والابتداعِ، بل على وجه الاقتداءِ والإتباعِ، ولا بُدَّ فيها من التوقيفِ، إمَّا مُفرداً وإمَّا مع الاصطلاحِ على ما تَحقَّق في غير هذا من العلوم، فنحنُ إذا صادفنا الصيغَ المُسْتَعملةَ والأوضاعَ المُحصَّلةَ بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أنَّها كلَّها أو بعضَهَا من

وضعِ واضعٍ حكيمٍ تعالى وجلَّ، تطلَّبنا بها وجهَ الحكمةِ لِمَا خُصِّصَ لتلك الحالِ من بين أخواتها، فإذا حَصَلْنَا عليه فذلك غايةُ المطلوبِ))[45].

وفي تعدُّدِ العلل للشيء الواحد يقولُ ابن جني (ت392هـ): ((أنْ يكثرَ الشيءُ فيُسألُ عن علَّتهِ كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ، فيذهبُ قومٌ إلى شيءٍ، ويذهبُ آخرونَ إلى غيره، فقد وَجَبَ إذاً تأمُّل القولين واعتماد أقواهما، ورفض صاحبِهِ، فإنْ تساويا في القوَّةِ لم يُنكَرْ اعتقادهما جميعاً، فقد يكونُ الحكمُ الواحدُ معلولاً بعلَّتين))[46].

وذَكَرَ أبو البركات الأنباري (ت577هـ): أنَّ العُلماءَ اختلفوا في جوازِ تعليلِ الحكمِ بعلَّتين فصاعداً، فذهب قومٌ إلى أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ هذه العلَّةَ مشبَّهةٌ بالعلَّةِ العقليَّةِ، والعلَّةُ العقليَّةُ لا يثبتُ الحكمُ فيها إلَّا بعلَّةٍ واحدةٍ، فكذلك ما كان مُشبَّهاً بها، وذهب قومٌ إلى جوازِهِ... واستُدِّلَ على جوازِ ذلك بأنَّ هذه العلَّةَ ليست موجبةً، وإنَّما هي أمارةٌ ودلالةٌ على الحكم، فكما يجوزُ أنْ يُستَدلَّ على الحكم بأنواعٍ من الأماراتِ والدلالاتِ، فكذلك يجوزُ أنْ يُستَدلَّ عليه بأنواعٍ من العللِ. وأُجيبَ بأنَّه إنْ كانَ المعنى أنَّها ليستْ موجبةً كالعلل العقليَّةِ، كالتَّحركِ لا يُعلَّلُ إلَّا بالحركةِ، والعالميَّةِ لا تُعلَّلُ إلَّا بالعلمِ فمُسلَّمٌ، وإنْ كانَ المعنى أنَّها غيرُ مؤثِّرةٍ بعد الوضعِ على الإطلاقِ فممنوعٌ، فإنَّها بعد الوضعِ بمنزلةِ العللِ العقليَّةِ ينبغي أنْ تجري مجرَاهَا[47].

وقد طَغَت الفلسفةُ على البحثِ النَّحوي موضوعاً وأسلوباً في ذلك الزمان ((أمَّا الموضوعُ فيظهرُ في كثيرٍ من العلل التي اعتلَّ بها النحويون ولم تكنْ تمتُّ إلى النحوِ بسببٍ، وإنَّما كانتْ ذاتَ طبيعةٍ فلسفيَّةٍ ظاهرةٍ. وأمَّا الأسلوبُ فيظهرُ في كيفيَّةِ مُعالجةِ الموضوع، أو صَبِّ حقائقِهِ وأحكامِهِ وفق أسلوب الحوارِ الجدلي، وما يَزدحمُ فيه من تخيُّلاتٍ وافتراضاتٍ))[48].

ويتَّضحُ مفهومُ التَّخيلِ النَّحوي عند الزجاجي (ت337هـ)- وهو أوَّلُ مَنْ ألَّفَ كتاباً مُستقلَّاً في العلل- فيما يُظهره في أسلوبِهِ القائمِ على الجدالِ، وعرضِ البراهينَ المختلفةِ لشتَّى آراءِ النحويين سواء قالوها أم لم يقولوها، مُتخذاً من أسلوبِ السُّؤالِ والجوابِ وسيلةً لمعالجةِ الأفكارِ المطروحةِ، حتى إذا لم يَجِدْ سائلاً يسأله تخيَّلَ وجودِهِ تخيُّلاً وألقى السُّؤالَ على نفسه ليتولَّى الإجابةَ عنه[49]. إذ يرى الزجاجيُّ أنَّ ((علَلَ النحوِ ليسَتْ موجِبَةً، وإنَّما هي مستَنبَطةٌ أوضاعاً ومقاييسَ، وليستْ كالعللِ المُوجِبَةِ للأشياء المعلولةِ بها، ليسَ هذا من تلكَ الطريقِ))[50].

وأفصحَ الزجاجيُّ أنَّ العللَ التي يُفسِّرُ بها المسائلَ النَّحويةَ أخذها من ثلاثةِ طرقٍ: <u>الأول</u>: ما وَجَدَهُ في كتبِ النحويين البصريين والكوفيين. <u>والثاني</u>: ما استنبَطَهُ من أصولِ القومِ واخترعَهُ حسب ما رآه من الكلامِ يَنساقُ فيه، والقياس يطَّردُ عليه. <u>والثالث</u>: ما أخذهُ من العلماء الذين لقيهُمْ وشافههم ممَّا لم يسطرْ في كتابٍ ولا يكادُ يُوجدُ[51].

ولمْ يكتفِ الزجاجيُّ بذلك، بل قسَّمَ العللَ ثلاثةَ أقسامٍ هي: التعليمية والقياسية والجدلية، فالتعليميَّةُ ((هي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعَلُّمِ كلام العرب؛ لأنَّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كُلَّ كلامِهَا منها لفظاً، وإنَّما سَمِعْنَا بَعضاً فقسْنَا عليه نظيره، مثالُ ذلك إنَّا لمَّا سَمِعْنا (قَامَ زيدٌ فهو قائمٌ)، و(رَكِبَ فهو راكبٌ) عرفنا اسمَ الفاعل... إنْ قيلَ: لِمَ رفعتُم زيداً؟ قلنا: لأنَّه فاعلٌ اشتغَلَ فعلُهُ به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوعِ التَّعليم، وبه ضبطُ كلامِ العرب))[52].

وتظهرُ العلَّةُ القياسيَّةُ في تعليلِ نصب (إنَّ) للاسم بعدها ((لأنَّها وأخواتها ضَارَعَت الفعلَ المُتعدِّي إلى مفعولٍ، فَحُمِلَتْ عليه فأُعْمِلَتْ إعماله لمَّا ضَارَعَته، فالمنصوبُ بها مُشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوعُ بها مُشبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تشبَهُ من الأفعالِ ما قُدِّمَ مفعولُهُ على فاعلِهِ، نحو (ضَرَبَ أخاك مُحمدٌ) وما أشبه ذلك))[53].

وتتَّضحُ العلَّةُ الجدليَّةُ النَّظريَّةُ في كُلِّ ((ما يُعتلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا. مثل أنْ يُقالَ: فمِن أيِّ جهةٍ شابَهَتْ هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأيِّ الأفعالِ شبَّهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبَّهتموها بالأفعالِ لأيِّ شيءٍ عدلتُم بها إلى ما قُدِّمَ مفعولُهُ على فاعلِهِ، نحو: (ضَرَبَ زيداً عَمْرو)، وهلَّا شبَّهتموها بما قُدِّمَ فاعلُهُ على مفعولِهِ؛ لأنَّه هو الأصلُ وذاك فرعٌ ثانٍ؟ فأيُّ علَّةٍ دعتكُم إلى إلحاقها بالفروعِ دونَ الأصولِ، وأيُّ قياسٍ اطَّرَدَ لكم في ذلك... وكُلُّ شيءٍ اعتلَّ به المسؤولُ جواباً عن هذه المسائلِ، فهو داخلٌ في الجدلِ والنَّظرِ))[54].

وأوضَحَ شوقي ضيف فائدةَ هذه العلل بـ ((أنَّ العللَ التعليميَّةَ هي التي يحتاجها الناشئةُ في تعلُّم النحو، أما العللُ القياسيَّةُ والجدليَّةُ أو العللُ الثواني والثوالث فَتَزَيُّدٌ لا جدوَى فيه إلَّا شُغل العقلِ بالتأمُّلِ والنَّظر))[55].

فتكون العللُ التعليميَّةُ ((ورَدَتْ بأسلوبٍ أقربَ إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيُّل والجدلِ، فليس فيها براهينُ تؤيِّدها، ولم تكنْ في أصحابِهَا حاجةٌ إلى أنْ يفترضوا ردوداً عليها، بل كان يكفيهم- إذا أعوزهم الدليلُ- أنْ يُورِدوا شاهداً سمعوه عن العرب))[56]. ويمكنُ القولُ: إنَّ النحوَ العربيَّ كانَ له نشأتان – إنْ صحَّ التعبيرُ-:

<u>الأولى</u>: نشأةٌ اتَّخذتْ من اللغةِ المنطوقةِ وسيلةً لبناء قواعدها بما ينسجِمُ مع الفهمِ العربي لمرادِ كلامِهِ، إذ عَمَدوا إلى استقراءِ اللغةِ وإحصاءِ ظواهرها المختلفة، وتسجيلِ تلك الظواهر وتصنيفها أبواباً تندرجُ تحت كلٍّ منها نماذجُ مختلفةٌ في أبنيتها، مشتركةٌ في خصائصها.

<u>والأخرى</u>: نشأةٌ اتَّخذَتْ من اللغة مفتاحاً للولوج إلى خلط النحو العربي بعلومٍ أُخرى من المنطقِ والفلسفةِ وعلمِ الكلام والمناظرات وغيرها، فراحوا يُفَلْسِفُون تلك الظواهر، مُعلِّلين كُلَّاً منها تقريباً على حدته، فصار النحو رياضةً ذهنيَّةً يتبارى بها النُّحاةُ لإثباتِ مقدرتِهِم العلميَّةِ فيما يطرحون من أفكارٍ، وإنْ كانَ بعضُ النحاة الأوائلِ يستشعرون أحياناً شيئاً من المُغالاةِ في تعليلِ الظَّواهر اللغويَّة، ويرونَ أنَّ في اللغةِ ما يجبُ أخذه على علَّاته ومن دون تعمُّلٍ

في التعليل والتفسير؛ لأنَّ اللغةَ – أيُّ لغةٍ– لا تخضعُ كلَّ الخضوع، ولا في الأحوال جميعها لمنطقٍ مُعيَّنٍ. وليتَ أنَّ النحاةَ علموا أنَّ كثرةَ التعليل لا بُدَّ مفضيةً إلى شيءٍ من الإفراط في افتراض فروضٍ مُسبقةٍ بعيدةٍ عن روح اللغة[57]. لذا فالتعليلُ والتَّنظيرُ للظواهر اللغوية لا يعدو كونَهُ عمليَّةً اجتهاديَّةً ذوقيَّةً تستندُ إلى الحسِّ والتخمين وتعتمدُ على آلياتٍ منطقيَّةٍ بعيدةٍ عن اللغة ما يُفضي إلى معرفةٍ احتماليَّةٍ لا حقيقيَّةٍ[58].

ويقولُ الدكتورُ جميلُ علوش في هذا المعنى: ((يبدو لنا بصفةٍ عامَّةٍ أنَّ التعليلَ يكون معقولاً أو مظنوناً بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحوي من تعريفٍ وتنكيرٍ أو تقديم وتأخير أو حذف وإثبات إلخ، فإذا انتقلَ من ذلك إلى مُلاحظة الوضعيَّات، ومحاولة اكتناه أسرارها، والنفاذِ إلى أسبابِ وجودها على هيئات مُعيَّنة فقد خَرَجَ إلى البحث في ما يُعَدُّ من الأمور الغيبيَّة التي لا يرى العلماءُ جدوى من الاستمرارِ فيها))[59].

ويذكرُ الفارابيُّ أنَّ لفظةَ (موجود) التي يُقدِّرها النحاةُ في أبوابٍ نحويَّةٍ كثيرةٍ لإكمال الجملِ بحسب زعمهم، إنَّما هو تخيُّلٌ منهم، فيقول: ((لأنَّ لفظةَ (الموجود) وهي أوَّلُ ما وُضِعَت في العربيَّةِ مشتقَّةٌ، وكُلُّ مشتقٍّ فإنَّه يُخيَّل ببنيته في ما يدلُّ عليه موضوعاً لم يُصرَّحْ به ومعنى المصدر الذي منه أُشتُقَّ في ذلك الموضوع، فلذلك صارت لفظةُ (الموجود) تخيَّل في كلِّ شيءٍ معنى في موضوع لم يُصرَّح به، وذلك المعنى هو المدلولُ عليه بلفظة (الوجود) حتى تخيَّل وجوداً في موضوعٍ لم يُصرَّحْ به، وفُهِمَ أنَّ الوجودَ كالعرض في موضوع))[60].

وبيَّنَ الفارابيُّ أهميَّةَ الجدل في تعلُّم العلوم، وانتقلَ هذا الأمرُ إلى علمِ النحو عن طريق الفلاسفة أو عن طريق بعض النحاة الذين فُتِنوا بهذا الأسلوبِ القائمِ على إلقاء الحجة ثمَّ نقضها، ثُمَّ نقض الردِّ ثُمَّ إثباتِ الردِّ وهكذا حتى لا يبقى إشكالٌ في المسألة، وهذا ما يقومُ به المُعلِّمُ والمُتعلِّم، وعند عددٍ من النحاة هم قاموا به، إذ يتصوَّرون سائلاً يسألهم ثُمَّ يُجيبون، ثُمَّ ينقضون ثُمَّ يجيبون، فقال الفارابيُّ في هذا الأمر: ((أمَّا العلومُ التي يُحتاجُ في كثيرٍ من الأمور التي فيها إلى ارتياضٍ جدليٍّ، فإنَّ المُتعلِّمَ إذا سألَ عن شيءٍ منها (هل هو كذا أو ليس هو كذا) فإنَّ المُعلِّمَ إنَّما ينبغي أن يُجيبه أوَّلاً أنَّه كذلك ويُردِفُ ذلك بحجَّةٍ جدليَّةٍ يتبيَّن عنها ذلك الشيءُ، ويُنتَظَرُ من المُتعلِّم أن يأتي بما يُبطلُ ذلك الشيء، ويُناقِضَ ما أورده المُعلِّمُ، لا ليُجادِلَ، ولكن ليستزيدَ من المُعلِّم البيان، وليعلَمَ أنَّ الذي أورده ليس بكافٍ في إعطاء اليقين، ويقفُ المُعلِّمُ به على ذكاء المُتعلِّم، وأنَّه ليس يعملُ في ما سَمِعَهُ على بادئ الرأي ولا على حُسن الظنِّ بالمُعلِّم. فإنْ لم يفعلْ المُتعلِّمُ ذلك من تلقاء نفسه بصَّره المُعلِّمُ موضعَ العناد في ذلك الشيء وموضع المعارضة في تلك الحُجَّة، ثُمَّ إبطال تلك المُعارضة وإبطال ذلك الإبطال، ولا يزال ينقله من إبطالٍ إلى إثباتٍ، ومن إثباتٍ إلى إبطالٍ إلى أن لا يبقى هناك موضعُ نظرٍ ولا فحصٍ، ثُمَّ يُردِفُ جميعَ ذلك بامتحانها بالطرق البرهانيَّة، فحينئذٍ ينقطعُ تداولُ الحُجج في الإثبات والإبطال ويحصلُ اليقينُ))[61].

ومن صور التَّخيُّل الذهني والافتراض العقلي ما ذكره ابنُ الورَّاق (ت381هـ) في كتابه (علل النحو) فهو صورةٌ جليَّةٌ للرياضةِ العقليَّةِ في الصناعة النحويةِ في الكتابِ كلِّه، فهو يفترضُ سائلاً يسألُهُ ثمَّ يُجيبُ عنه، ويُفرّعُ من السؤالِ سُؤالاً آخر وهكذا، ومن ذلك ما ذكَرَهُ في تعليلِهِ لصرفِ ما ينصرفُ إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ، أو أُضيفَ، فقد علَّلَ ذلك بعلَّتين، ثُمَّ أوردَ لهما سؤالٌ علَّلهُ بعلَّتين أُخريين، فقال: ((إنَّما وجَبَ فيما لا ينصرفُ الانصرافُ إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ أو أضيفَ لوجهين: أحدهما: أنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ تقومُ مقامَ التنوين، وقد بيَّنا وجودَ التنوين يوجبُ للاسم الانصراف، فما قام مقامَهُ أيضاً يوجِبُ الانصرافَ، فلهذا انصرفَ كُلُّ ما تدخله الألفُ واللامُ أو أُضيفَ. والوجه الثاني: أنَّ الذي منعَ الاسمَ من الانصراف شبهُهُ بالفعل، والفعلُ لا يدخلهُ الألفُ واللامُ ولا يُضاف، وأصلُ الأسماء الصرفُ، فلمَّا دخلها ما يُخرجُهَا من شبه الفعل، رُدّت إلى أصلِهَا من الانصرافِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: حروفُ الجر تُمنَعُ من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا دَخَلَتْ على ما لا ينصرف بقي على حاله من الامتناع من الصَّرف، فهلَّا صرفْتَهُ في هذه الحال، إذ قد خرَجَ من شبه الفعل كما خرَجَ بدخول الألف واللام عليه والإضافة؟ قيل له: هذا يُفسَّرُ من وجهين: أحدهما: أنَّ حروفَ الجرِّ هي أحدُ عواملِ الأسماءِ كالنَّاصب والرَّافعِ، فلو صرفنَاهُ بدخولِ حروف الجرِّ عليه لوجَبَ أيضاً أنْ نَصرفَهُ بدخولِ النواصب والروافعِ عليه، إذ كانت هذه العواملُ لا يجوزُ دخولُهَا على الفعل، ولو فعل هذا لم يحصلْ بين المنصرفِ وغيره، فسَقَطَ الاعتراضُ بهذا السؤال. والوجه الثاني: أنَّ حروفَ الجرِّ تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفضُ ما بعدها، والأفعالُ قد تقعُ في مواضعِ الجرِّ بإضافةِ ظروف الزمان إليها، كقولك: (هذا يومُ زيدٍ)، فصارَ الاسمُ بعد حرفِ الجرِّ لا يخلصُ للاسم إذْ كان مثل هذا الموقع قد تقع عليها الأفعال.

فأمَّا الألفُ واللامُ والإضافةُ فلا يجوزُ بحالٍ أن تدخلَ على الأفعال، فلمَّا صارَ هذا الموقعُ يخلصُ للاسم دون الفعل وجبَ أنْ ينصرفَ))[62].

شُمُولُ التعليلات: من السمات البارزة في مفهوم التخيُّلِ النحوي عند جملةٍ من النحاة هو الشمولُ، أي يمكنُ تعليلُ كلِّ ظواهرِ اللغة، وإيجادُ الحكمة في ذلك، سواء أكانَ ذلك ظاهراً أم خفيَّاً، ويبتعدُ الأمرُ إلى أبعد من ذلك، وهو تعليلُ ما لم يكنْ موجوداً في اللغة، ومن ذلك ما ذكره ابنُ الورَّاق في تعليل عدم جواز حركة الإعراب في أوَّل الكلمة أو وسطها ووجَبَ في آخرها: ((فالجوابُ في ذلك: أنَّ الأوائلَ لا يَصحُّ أنْ تكونَ الإعرابَ لوجهين: أحدهما: أنَّ بعضَ الإعراب سكونٌ، فلو أعربتَ الأوائلُ لأدَّى ذلك أنْ يُبتَدأَ بالساكن وهذا محالٌ... والوجه الثاني: أنَّ الابتداءَ لا بُدَّ له من حركةٍ تختصُّهُ، ولما ذكرناه، فلو أعربَ الأوَّلُ لم تُعرَفْ حركةُ الإعراب من حركة البناء، فلهذا لم يجُزْ أنْ تدخلَ في الأوَّل... ولم يجُزْ أنْ تدخلَ في الأوسط لوجهين: أحدهما: أنَّ الوسطَ يُعرَفُ به وزنُ الكلمة، هل هو

على (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، أو (فَعِلَ) فلو أُعرِبَ الوسطُ اختلطتْ أيضاً حركةُ الإعرابِ بحركة البناء... والوجه الثاني: أنَّ من الأسماء ما لا وَسَطَ له، وهو ما كانَ عددُهُ زوجاً نحو ما كان على حرفين كـ (يد) و(دم)... فلو أُعرِبَ الوسطُ لأدَّى ذلك إلى أنْ يختلفَ موضعُ الإعراب، إذا كانَ ما ذكرناه من الأسماءِ لا وسَطَ له، فسقط أنْ تُعرَبَ الأوساطُ، فلم يبقَ إلَّا الأواخرُ، فلهذا صارتْ محلَّاً للإعراب))[63].

وتتشعَّبُ تعليلاتُ ابن الوراق ولا تكتفي بتعليل الظاهرة فقط، بل يبحثُ عن سبب حدوثها، ولماذا ظهرت بهذا الشكل دون غيره، وبذلك تكثرُ الأسئلةُ وتتعدَّدُ التعليلاتُ، وبهذا كان مُغالياً في تعليل ظواهر اللغة كلِّها، وأنَّ كلَّ حكمٍ نحوي لا بُدَّ له من سببٍ أوجده[64].

ومن المعلوم أنَّ النُّحاةَ اعتمدُوا في تقعيد القواعد النحوية على كلامِ العرب، فوضعوا أحكاماً وقوانينَ لضبط اللغة، وكثيرٌ من هذه القواعد قائمةٌ على الافتراضاتِ والتَّصوراتِ الذِّهنيَّةِ العقليَّةِ النَّظريَّةِ، ومن ذلك قولهم: إنَّ الأسماءَ خفيفةٌ، والأفعالَ ثقيلةٌ، والمصدرَ أصلُ الفعل، والأسماءَ مُعربةٌ والأفعالَ مبنيَّةٌ، وبعد مُدَّةٍ من الزمن نظروا إلى اللغة من تلك القواعد من دون مراعاة لأصولِ اللغة وما خَرَجَ عليها من أساليبَ، ومن شواهد ذلك عند ابن الورَّاق مسألة الزمن في الفعل، فقال: ((فإنْ قالَ قائلٌ: فأيُّ هذه الأزمنة أسبقُ؟ ففيه جوابات:

أحدها: أنْ يكونَ زمانُ الحال هو السابق؛ لأنَّ الشيءَ أقوى أحوالهِ حالُ وجوده، فيجبُ أنْ يكونَ وجودُه أولى، ثُمَّ تقعُ العدةُ به فيكون متوقَّعاً، ثُمَّ يُوجدُ الموعودُ ويقضى فيصير ماضياً. وذلك أنَّ الأزمنةَ إنَّما احتجنا إليها لأمر الموجودات، والأمرُ فيما بيننا فلهذا أوجب ترتيبها على ما ذكرناه. والجواب الثاني: أنَّ المستقبلَ قبلَ الحال والماضي؛ لأنَّه بعد أنْ يقعَ بما ليس بموجودٍ، ثُمَّ يصيرُ موجوداً، ثُمَّ يمضي. فقد بَانَ بما ذكرناه أنَّ الماضيَ من الزمان بعد المستقبل والحال، والمستقبل يجوزُ أنْ يكونَ بعد الحال، ويجوزُ أنْ يكونَ الحالُ بعد المستقبل.

والوجه الثالث: وهو أقوى عندنا: فأمَّا من جهة اللفظ فالماضي قبل المستقبل؛ لأنَّ قولكَ: (ضَرَبَ) ثلاثة أحرف، فإذا قُلتَ: (يَضْرِبُ) فقد زدتَ عليه حرفاً ممَّا لا زيادة فيه قبل ما فيه الزيادة))[65].

وفرَّق ابنُ الورَّاق بين تقديمِ المفعول على فعله وتقديم الفاعل على فعله، فأجازَ الأولَ ومَنَعَ الثاني، شارحاً ذلك بفهمٍ فلسفيٍّ، فقال: ((فإنْ قالَ قائلٌ: المفعولُ إذا تقدَّم على الفعل بقي مفعولاً، والفاعلُ إذا تقدَّم على الفعل خرَجَ من أنْ يكونَ فاعلاً وارتفَعَ بالابتداء؟

فالجواب في ذلك: أنَّ المفعولَ إذا تقدَّم على الفعل فليس ثَمَّ عامل آخر يُوجِبُ نصبَ المفعول، فيجبُ ألَّا يخرجَ عمَّا كان عليه في حال التأخير، وأمَّا الفاعلُ فإنَّه إذا تقدَّم على الفعل أمكن أنْ يُقدَّرَ له عاملٌ غير الفعل، وهو الابتداءُ وعملُهُ رفعٌ، كعمل الفعل في الفاعل، فلمَّا كان الابتداءُ سابقاً لذكر الفعل وَجَبَ أن يعمَلَ فيه، وأمَّا المفعولُ

إذا تقدَّم على الفعل فليس ثَمَّ قبله عاملٌ لفظيٌّ ولا وهميٌّ غير الفعل الذي قُدِّمَ قبله، إذا خلا ذلك الفعلُ من ضميرٍ، ولا سبيلَ إلى ضميرٍ حتى يرجع إلى مذكورٍ قبله، فرتبةُ المفعول باقيةٌ مع التقديم لمَا ذَكرناه، ورتبةُ الفاعل ذاهبةٌ مع التقديم من أجل الابتداء الذي لا يظهرُ له عاملٌ لفظيٌّ))[66].

وافترضَ ابنُ الورَّاق امتناعَ المصدرِ من تقبُّله ضمير الفاعل، إلَّا أنَّ اسمَ الفاعل يقبله، فقال: ((فإنْ قيلَ: فهلَّا أُجْرِيَ اسمُ الفاعل مجرى المصدر؛ لأنَّه اسمٌ من المصدر، وكيف جازَ أنْ يقبلَ الضميرَ ولم يقبلْه المصدر؟

قيل له: لأنَّ اسمَ الفاعل والفعل جميعاً فرعان للمصدر، فلمَّا جازَ استتارُ الفاعل في الفعل جازَ استتارِه أيضاً في اسم الفاعل؛ لاشتراكهما في الفرعيَّة، إلَّا أنَّ بين استتار الفاعل في الفعل وبين استتارِهِ في اسم الفاعل فرقاً، وهو أنَّ ضميرَ الفاعل المستتر في الفعل يظهرُ في التثنية والجمع، كقولك: (الزيدانِ يَضْرِبَانِ)، و(الزيدونَ يَضْرِبُونَ)، وفي اسمِ الفاعل يستترُ في النيَّة ولا يظهرُ في اللفظ، فإنَّما وَجَبَ ذلك في اسم الفاعل؛ لأنَّه اسمٌ في نفسه، فلا بُدَّ أنْ تلحقه تثنيةٌ تخصُّهُ لنفسه، فلم يجُزْ إظهار تثنية الضمير مع تثنية الاسم؛ لأنَّ ذلك يُوجِبُ الجمع بين تثنيتين، وهذا محالٌ))[67].

ومن صورِ التَّخيُّلِ عند النحاة في باب العلَّة هو التعليل بأمور عدميَّة أي غير موجودة، فيقولُ السِّيوطيُّ (ت911هـ) في ذلك: ((يجوزُ التَّعليلُ بالأمور العدميَّة كتعليلِ بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعرابِ باختلاف صِيَغِهِ لحصولِ الامتيازِ بذلك))[68].

ومن صورِ التَّخيُّلِ النحوي الاستدلالُ بعدم النظير، قال السيوطي: ((وهو كثيرٌ في كلامهم وإنَّما يكونُ دليلاً على النفي لا على الإثبات، وقد استدلَّ المازنيُّ ردّاً على مَنْ قالَ: إنَّ السينَ وسوفَ ترفعان الفعلَ المضارعَ، بأنَّا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخلُ عليه اللامُ، وقد قال تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ} [الضحى5]))[69].

وسبق ابنُ جني في إيضاح هذه المسألة بقوله: ((إذا دلَّ الدَّليلُ فإنَّه لا يجبُ إيجادُ النظيرِ؛ لأنَّ إيجادَ النَّظيرِ بعد قيام الدليل إنَّما هو للأنسِ به لا للحاجةِ إليه))[70].

ويتَداخَلُ مفهومُ العلّة مع مفهوم العامل، وقد وقفَ ابنُ جني على حقيقةِ القول في مسألة العامل عند النحاة، إذ ربطَ بينها كونَها فكرةً، وبين الألفاظِ الدَّالةِ عليها والمشعرة بها، فجعلها لفظيةً ومعنويَّةً، وإنْ كانت اللفظيةُ تعود إلى المعنوية؛ لأنَّها أوسعُ منها ((ألا تراكَ إذا قُلتَ: ضَرَبَ سعيدٌ جَعفَرَاً)، فإنَّ (ضَرَبَ) لم تعملْ في الحقيقة شيئاً، وهل تَحْصَلُ من قولك (ضَرَبَ) إلَّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصوتُ، والصوتُ ممَّا لا يجوزُ أن يكونَ منسوباً إليه الفعل. وإنَّما قال النحويون: عاملٌ لفظيٌّ، وعاملٌ معنويٌّ؛ لِيُرُوْك أنَّ بعضَ العمل يأتي مُسبَّباً عن لفظٍ يصحبه، كـ (مررْتُ بزيدٍ)، و(ليتَ عمراً قائمٌ)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلَّقُ به،

كرفعِ المبتدأ بالابتداء، ورفعِ الفعل لوقوعِهِ موقعَ الاسم، هذا ظاهرُ الأمر، وعليه صفحةُ القول. فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعملُ من الرفع والنصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّمِ نفسه لا لشيءٍ غيره. وإنَّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ لمَّا ظهرت آثارُ فعل المُتكلِّم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ))[71].

ويطرحُ الأنباريُّ في مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر آراءَ البصريين والكوفيين، إذ يرى جمهورُ البصريين أنَّ المبتدأَ ارتفع بالابتداء، وارتفعَ الخبرُ بالابتداء والمبتدأ، ثُمَّ يطرح حُججَهُم التي تنبني على التَّخيُّلِ الذهني، فيقول: ((أمَّا البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلنا: إنَّ العاملَ هو الابتداءُ، وإنْ كان الابتداءُ هو التَّعرِّي من العوامل اللفظية؛ لأنَّ العواملَ في هذه الصناعة ليستْ مُؤثِّرةً حسِّيَّةً كالإحراقِ للنار، والإغراق للماء، والقَطْعِ للسيف، وإنَّما هي أماراتٌ ودلالاتٌ، وإذا كانت العواملُ في محلِّ الإجماع إنَّما هي أماراتٌ ودلالاتٌ، فالأمارةُ والدَّلالةُ تكونُ بعدم شيءٍ كما تكونُ بوجود شيءٍ، ألا ترى أنَّه لو كان معكَ ثوبانِ وأردتَ أنْ تُميِّزَ أحدَهُمَا من الآخر، فصبغتَ أحدَهما، وتركتَ صُبغَ الآخر، لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك هاهنا. وإذا ثَبُتَ أنَّه عاملٌ في المبتدأ وَجَبَ أنْ يعملَ في خبره، قياساً على غيره من العوامل... وأمَّا مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الابتداءَ والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، فقالوا: لأنَّا وجَدنا الخبرَ لا يقعُ إلَّا بعدَ الابتداءِ والمبتدأ، فَوَجَبَ أنْ يكونا هما العاملين فيه، غير أنَّ هذا القول وإنْ كان عليه كثيرٌ من البصريين إلَّا أنَّه لا يخلو من ضعْفٍ؛ وذلك لأنَّ المبتدأ اسمٌ، والأصلُ في الأسماء أنْ لا تعمل، وإذا لم يكنْ له تأثيرٌ في العمل، والابتداءُ له تأثيرٌ، فإضافةُ ما لا تأثير له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له. والتَّحقيقُ فيه عندي أن يُقالَ: إنَّ الابتداءَ هو العاملُ في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، ورُتبتُهُ أنْ لا يقعَ إلَّا بعده، فالابتداءُ يعملُ في الخبر عند وجود المبتدأ))[72].

ثُمَّ عَرَضَ الأنباريُّ رأيَ الكوفيين في هذه المسألة وأبطلَهُ، فقال: ((أمَّا قولهم: إنَّهما يترافعانِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لا بُدَّ له من الآخرِ ولا ينفكُّ عنه، قُلنا: الجوابُ عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّ ما ذكرتموه يُؤدِّي إلى محالٍ؛ وذلك لأنَّ العاملَ سبيله أنْ يُقدَّرَ قبلَ المعمول، وإذا قُلنا: إنَّهما يترافعانِ، وَجَبَ أنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ منهما قبلَ الآخر، وذلك مُحَالٌ، وما يُؤدِّي إلى المحال محالٌ. والوجه الثاني: أنَّ العاملَ في الشيء ما دامَ موجوداً لا يدخلُ عليه عاملٌ غيرُه؛ لأنَّ عاملاً لا يدخُلُ على عاملٍ، فلمَّا جازَ أنْ يُقالَ: (كَانَ زيدٌ أخاكَ)، و(إنَّ زيداً أخوكَ)، و(ظننتُ زيداً أخاكَ)، بَطَلَ أنْ يكونَ أحدُهُما عاملاً في الآخر))[73].

ويُؤكِّدُ ابنُ جني أنَّ علَلَ النحويين مُتخيَّلةٌ ويمكنُ الإتيانُ بأضدادها، فيقولُ: ((إعلم أنَّ محصولَ مذهبِ أصحابنا ومُتصرَّف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل. وذلك أنَّها وإنْ تقدَّمتْ عللَ الفقه فإنَّها أو أكثرها إنَّما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلَّفَ مُتكلِّفٌ نقضها لكان ذلك ممكناً– وإنْ كان على غير قياسٍ–

ومُستثقلاً... وكذلك لو نصبتَ الفاعل، ورفعتَ المفعول، أو ألغيتَ العوامل: من الجوارّ والنواصب والجوازم، لكنتَ مُقتدراً على النطق بذلك، وإنْ نفَى القياسُ تلك الحال. وليستْ كذلك علةُ المُتكلِّمينَ؛ لأنَّها لا قُدرةَ على غيرها، ألا ترى أنَّ اجتماعَ السواد والبياض في محلٍّ واحدٍ ممتنعٌ لا مُستكرَهٌ... فقد ثَبُتَ بذلك تأخُّرُ علل النحويين عن علل المُتكلِّمين))[74].

ويبدو أنَّ ما أحال النحويون عليه من الصور الذهنيَّةِ المُتخيَّلةِ في تعليل بعض كلامِ العرب دَعَتْهُم إلى ترك ألفاظٍ واستعمالاتٍ كثيرةٍ في كلام العرب وطرحها من دون سببٍ مقنعٍ، فقال ابنُ جني: ((قد نجدُ في اللغة أشياءَ كثيرةً غير مُحصاةٍ ولا مُحصَّلةٍ، لا نعرفُ لها سبباً، ولا نجدُ إلى الإحاطة بعللها مذهباً. فمن ذلك إهمالُ ما أُهمِلَ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهمالِهِ، وهذا أوسعُ من أنْ يحوِج إلى ذكر طرفٍ منه... ومنه أنْ عدلوا (فُعَلا) عن (فاعل) في أحرف محفوظة وهي: (ثُعَل)، و(زُحَل)، و(غُدَر)، و(عُمَر)، و(زُفَر)، و(جُشَم)، و(قُثَم)، وما يقلُّ تعداده. ولم يعدلوا في نحو: (مالك)، و(حاتم)، و(خالد) وغير ذلك، فيقولوا: (مُلَك)، ولا (حُتَم)، ولا (خُلَد)، ولسنا نعرفُ سبباً أوجبَ هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها دون غيرها))[75].

وفي ختام موضوع فلسفة العلل النحوية يمكنُ القولُ: إنَّ العللَ ليست لازمةً دائماً، بل يُكتَفى منها بما يُحقِّقُ غايةَ النحو في ضبط اللغة وتعليمها، فلا ينبغي الاطرادُ في قواعد النحو ما دامت في محيط اللغة؛ لأنَّها في هذا المحيط غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه، فالعلَّةُ في اللغة تبعٌ للغة نفسها، واللغةُ نتاجُ المجتمع، والمجتمعُ في تطوّرٍ، لذا فليست العلَّةُ اللغويَّةُ بنتَ المنطق الثابت المطرد في الحكم، ومن هذا الفهم كانتْ نظرةُ الكوفيين للغة وما فيها من شواهدَ غير مطابقة للقياس المصطنع فيها كثيرٌ من الحقِّ والسَّداد؛ لأنَّ ما أسماه غير الكوفيين قليلاً أو شاذّاً أو لا يُقاسُ عليه إنَّما هو واقعٌ لغويٌّ لا يُمكنُ إنكارهُ[76].

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: القِيَاسُ اللغويُّ والقِيَاسُ المَنْطِقِيُّ:

يَعدُّ النحاةُ القياسَ أوفرَ سبيلٍ لنماء اللغة العربية وضبط قواعدها، إذ يسمعْ اللغويون الأوائل الذين حرصوا على جمع اللغة من القبائل العربية الفصيحة كل ألفاظ العربية، وكذلك لا بُدَّ من وجود قاعدة لقبول الألفاظ العربية التي تستجدُّ في اللغة بفعل تغير الزمان والأحوال والأمم، لذا شرعَ النحاة قاعدة القياس بعد لتكون أصلاً في قواعد العربية، وأقوال النحاة فيها كثيرة، منها قول أبي علي الفارسي: ((أخطئُ في خمسينَ مسألةٍ في اللغة ولا أُخطئُ في واحدةٍ من القياس))[77].

وذهب بعضُ النحاة إلى أبعد من ذلك حين شرعوا لأنفسهم الاعتراض على الاستدلال بالقياس، إذ ذكر الأنباري سبعة أوجهٍ لهذا الاعتراض وكلُّها تدخل في حيّز الترف الفكري والنظر العقلي الخالص المنبعثُ من التخيُّل النحوي للمسائل اللغوية، فالأول: ((فساد الاعتبار: مثل أنْ يستدلَّ بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب، مثل أن يقولَ البصريُّ: الدليلُ على أنَّ تركَ صرف ما لا ينصرفُ لا يجوز لضرورةِ الشعر، أنَّ الأصلَ في الاسم الصرفُ، فلو جوَّزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدَّى ذلك إلى أنْ نردَّه عن الأصل إلى غير أصل، فوجب ألَّا يجوز... فيقولُ له المعترضُ: هذا استدلالٌ منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، والاستدلال بالقياس في مقابلة النصّ عن العرب في ترك الصرف لا يجوزُ... والجوابُ أنْ تتكلَّمَ عليه بما هيَّأت من الاعتراضات على النقل، وتُبيّن أنَّ ما توهَّمه معارضاً ليس كذلك))[78].

والوجه الثاني في الاعتراضِ على الاستدلالِ بالقياس عند الأنباري هو ((فساد الوضع: وهو أنْ يُعلِّقَ على العلَّة ضدَّ المقتضي، مثل أنْ يقولَ الكوفيُّ: إنَّما جازَ التعجبُ من السَّواد والبياضِ دون سائر الألوان؛ لأنَّهما أصلُ الألوان. فيقولُ له البصريُّ: قد علَّقتَ على العلة ضدَّ المقتضي؛ لأنَّ التعجبَ إنَّما امتنعَ من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجُزْ ممَّا كان فرعاً لملازمته المحل، فلأنْ لا يجوز ممَّا كان أصلاً وهو ملازمُ المحلِّ كان ذلك بطريق الأولى. والجواب: أنْ يُبيّنَ عدم الضِّدِّية أو يسلم له ذلك، ويُبيّن أنَّه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجهٍ آخر))[79].

والوجه الثالث: ((القول بالموجب: وهو أن يُسلِّمَ للمستدلِّ ما اتَّخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجَّه كان المُستدلُّ منقطعاً، فإنْ توجَّه في بعض الصور مع عموم العلَّة لم يعد منقطعاً، وذلك مثل أن يستدلَّ البصريُّ على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العاملُ فيها فعلاً مُتصرِّفاً وذو الحال اسماً ظاهراً، نحو: (راكِباً جَاءَ زَيْدٌ) فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المُتصرِّف ثابتٌ في غير الحال فكذلك في الحال. فيقولُ له الكوفيُّ: أنا أقولُ بموجبه، فإنَّ الحالَ يجوزُ تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مُضمراً. والجوابُ: أنْ يقدَّرَ العلَّة على وجهٍ لا يُمكنه أنْ يقولَ بالموجب بأنْ يَقولَ: عنيت به ما وقعَ الخلافُ فيه وعرَّفتَه بالألف واللام فتناولَهُ اللفظُ وانصرف إليه. وله أنْ يقولَ: هذا قولٌ بموجب العلَّة في بعض الصور مع عموم العلَّة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها))[80]. والوجه الرابع: هو المنعُ للعلَّة، وقد يوجد في الأصل والفرع[81].

والوجه الخامس: ((المطالبة بتصحيحِ العلَّة. والجوابُ أنْ يدلَّ على ذلك بشيئينِ: بالتأثير وشهادة الأصولِ. فأمَّا التأثيرُ وجود الحكم لوجود العلة وزوالها لزوالها. فمثل أنْ يقولَ: إنَّما بُنيَت (قبلُ)؛ لأنَّها اقتُطِعَت عن الإضافة. فيقول: وما الدليلُ على صحَّة هذه العلَّة؟ فيقولُ: الدَّليلُ على صحَّة هذه العلَّة التَّأثيرُ، وهو وجود البناء لوجود هذه

العلَّة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنَّه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان مُعرَباً، فلمَّا أُقْتُطِعَ عن الإضافة صارَ مبنيَّاً، ثُمَّ لو أعدنا الإضافةَ لعَادَ مُعرَباً، ولو اقتطعناه عن الإضافةِ لعادَ مَبنيَّاً... وأمَّا شَهادةُ الأصول فمثل أنْ يقولَ: (إنَّما بُنِيَتْ (كَيْفَ)، و(أَيْنَ)، و(متى)؛ لتضمُّنها معنى الحرف. فيقولُ: وما الدَّليلُ على صحَّةِ هذه العلَّة؟ فيقولُ: الدَّليلُ على صحَّةِ هذه العلَّة أنَّ الأصولَ تَشهَدُ وتدلُّ على أنَّ كلَّ اسمٍ تضمَّن معنى الحرف وَجَبَ أنْ يكونَ مبنيَّاً))[82].

والوجه السادس: ((النقض: وهو وجودُ العلَّة ولا حكم على مذهب مَنْ لا يرى تخصيص العلَّة... والجوابُ عن النقض أنْ يَمنعَ مسألة النقض إنْ كانَ فيها منعٌ، أو يدفعَ النقضَ باللفظِ، أو بمعنى في اللفظ))[83].

والوجه السابع: ((المعارضة: وهو أنْ يُعَارِضَ بعلَّةٍ مبتدأةٍ، والأكثرونَ على قبولها؛ لأنَّها وقفت العلَّة، وقيل: لا تُقْبَلُ؛ لأنَّها تصدٍّ لمنصبِ الاستدلال وذلك رتبةُ المسؤول لا السائل، مثل: أَنْ يقولَ الكوفيُّ في إعمال الفعلينِ: إنَّما كانَ إعمالُ الفعل الأول أولى من الثاني؛ لأنَّ الأوَّلَ سابقٌ على الفعلِ الثاني وهو صَالحٌ للعملِ، فكان إعمالهُ أولى؛ لقوَّة الابتداء والعناية به.

فيقولُ البصريُّ: هذا مُعَارَضٌ بأنَّ الفعلَ الثاني أقربُ إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله نقصُ معنى، فكان إعمالُهُ أولى. وحكمُ المعارضة بالقياس حكمُ المعارضة بالنقل))[84].

وانتفعَ الأنباريُّ من علم أصولِ الكلام في النحوِ في قياسِ الاستدلال بعدمِ وجود دليلِ الشَّيء يكونُ دليلاً على نفيه، فقال: ((اعلم أنَّ هذا ممَّا يكونُ فيما إذا ثَبُتَ لم يخْفَ دليلُهُ، فيُستَدلُّ بعدم الدليل على نفيه، وذلك مثل أنْ يُستَدلَّ على نفي (أنَّ أقسامَ الكلم أربعةٌ)، أو نفي (أنَّ أنواعَ الإعراب خمسةٌ)، فيقول: لو كانَ أقسامُ الكلم أربعةً، أو أنواعُ الإعراب خمسةً لكان على ذلك دليلٌ، ولو كان على ذلك دليلٌ لَعُرِفَ ذلك مع كثرة البحث وشدَّة الفحص، فلمَّا لم يُعرَفْ ذلك دلَّ على أنَّه لا دليلَ، فوجبَ ألَّا يكون أقسامُ الكلم أربعةً، ولا أنواعُ الإعراب خمسةً. وقد زَعَمَ بعضُهم أنَّ النافيَ لا دليلَ عليه، وإنَّما الدليلُ على المُثبت، وهذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الحكمَ بالنفي لا يكون إلَّا عن دليلٍ، وكما يجبُ الدليلُ على المُثبت فكذلك أيضاً يجبُ الدليلُ على النافي))[85].

ومن صورِ التَّخيُّل الذهني النحوي ما ذكرَهُ أبو البركات الأنباري في الإعراب والبناء بقياس الأمور المادِّيَّة بالأمور المعنوية وذلكَ بطرحه سؤالاً مُتخيَّلاً بقوله: ((فإن قيلَ: هل الإعرابُ والبناءُ عبارةٌ عن هذه الحركات أو عن غيرها؟ قيل: الإعرابُ والبناءُ ليسا عبارةً عن هذه الحركات، وإنَّما هما معنيان يُعرفَانِ بالقلبِ ليس للَّفظِ فيهما حظٌّ. ألا ترى أنَّك تقولُ في حدِّ الإعرابِ: هو اختلافُ أواخرِ الكلم باختلاف العوامل، وفي حدِّ البناء: لزومُ أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلافَ أنَّ الاختلافَ واللزومَ ليسا بلفظينِ، وإنَّما هما معنيان يُعرفَانِ بالقلبِ ليس للَّفظِ فيهما حظٌّ؛ والذي يدلُّ على ذلك أنَّ هذه الحركات إذا وُجِدَت بغير صفةِ الاختلاف لم تكن للإعراب، وإذا وُجِدَتْ بغيرِ صفة

اللزوم لم تكن للبناء، فدلَّ على أنَّ الإعرابَ هو الاختلافُ، والبناء هو اللزوم. والذي يدلُّ على صحَّة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيُقال: حركاتُ الإعراب، وحركاتُ البناء، ولو كانت الحركاتُ أنفسها هي الإعراب أو البناء لَمَا جازَ أنْ يُضَافَ إليه؛ لأنَّ إضافةَ الشيء إلى نفسه لا تجوزُ. ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: حركاتُ الحركاتِ، لم يجُزْ. فلمَّا جازَ أنْ يُقالَ: حركاتُ الإعرابِ، وحركاتُ البناء دلَّ على أنَّهما غيرهما))[86].

ومن أغرب شواهدِ التخيُّلِ الذِّهني في القياس ما دبَّجهُ الأنباري في عدم اشتقاق (عشرين) من (اثنين)، إذ قال: ((فإن قيلَ: فهلَّا اشتقُّوا من لفظ الاثنين كما اشتقُّوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو: (الثلاثين) و(الأربعين)؟ قيل: لأنَّهم لو اشتقُّوا من لفظ الاثنين لما كانَ يتُمُّ معناه إلَّا بزيادة واوٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، كان يُؤدِّي إلى أن يكونَ له إعرابان، وذلك لا يجوزُ، فلم يبقَ من الآحاد شيءٌ يُشتَقُّ منه إلَّا العشرة، فاشتقُّوا من لفظها عدداً عوضاً عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين، فقالوا: (عشرونَ)))[87].

ومن التخيُّل النحوي قياسُ الشَّبه في بناء المنادى المفرد المعرفة، إذ ورَدَ: ((إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ بُنِيَ المنادى المفرد المعرفة؟ قيل لوجهين:

<u>أحدهما</u>: أنَّه أشبَهَ كافَ الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد،؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يتَّصفُ بهذه الثلاثة، فلمَّا أشبه كافَ الخطاب من هذه الأوجه بُنِيَ كما أنَّ كافَ الخطابِ مبنيَّةٌ.

<u>والوجه الثاني</u>: أنَّه أشبهَ الأصوات؛ لأنَّه صارَ غايةً ينقطعُ عندها الصوتُ، والأصواتُ مبنيَّةٌ، فكذلك ما أشبهها.

فإنْ قيلَ: فَلِمَ بُنِيَ على حركةٍ؟ قيل: لأنَّ له حالة تمكُّنٍ قبل النداء، فَبُنِيَ على حركةٍ تفضيلاً على ما بُنِيَ وليسَ له حالةُ تمكُّنٍ))[88].

المطلبُ الخَامِسُ: مَوْضُوعَاتٌ مُفْتَعَلَةٌ في التَّخَيُّل النَّحْوي:

أدْرَجَ عددٌ من النحاة في جملةٍ من الأبواب النَّحويَّة بعض المسائل التي لم يرِدْ لها استعمالٌ في لغة العرب، وغايتهم من ذلك هو تدريب المُتعلِّمين وتقوية فهمهم لأصول هذه الصناعة، وهذه المسائلُ وإنْ كانتْ مُنسجمةً مع القواعد التي وضعها النحاةُ إلَّا أنَّها لم يرِدْ لها استعمالٌ في كلامِ العرب، ولم تُسْتَعْمَلْ بعد وضعها في كلامهم، لذا سيختَارُ الباحثُ نماذجَ من هذه المسائل التي تُبيِّن قُوَّةَ التَّخيُّل النحوي في طرحها.

1/ مسائل في باب ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ:

ذَكَرَ المُبرِّدُ (ت285هـ) في هذا البابِ بعضَ المسائل التي لا يُوجَدُ لها استعمالٌ في لغة العرب، وإنّما ذكرها لتدريب المُتعلِّمين، واختبار قدراتهم في تحليل الكلام، وربطِ أجزائِهِ بعضها ببعض، وهذه المسائلُ في حقيقتها مُتخيَّلةٌ في ذهن المُبرِّد لا واقعَ لها، فقالَ: ((نقولُ في مسائلَ طِوال يُمتَحَنُ بها المُتعلِّمونَ، (عُلِمَ المُدْخِلُ المُدْخِلَهُ

السِّجْنَ زيدٌ أَخوه غُلامُهُ المظنونُ الآخذَ دراهِمَه زيدٌ)، نصبتَ (المُدْخِلَهُ) بـ (المُدْخِل)، ونصبتَ (السِّجنَ)؛ لأنَّه مفعولٌ، ورفعتَ (زيداً) بأنَّه أَدخله، ورفعتَ (أخاه) بالابتداء، وجعلتَ (غلامه) خبره، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لـ (عُلِمَ)، و(المظنون) صفة للغلام، وفيه ضميره، و(الآخذ) المفعول الثاني لـ (مظنون) وهو منصوبٌ، و(زيدٌ) هو الفاعل الذي أَخذَ، و(الدراهم) منصوبة بـ (الآخذ)))[89].

ومن الأمثلة أيضاً في هذا الموضوع قولُ المُبرِّد: ((تقولُ: (أُعْطِيَ المَأْخُوذُ منه درهمانِ المُعطَاهُ الآخذُ من زيدٍ ديناراً درهمَاً)، رفعتَ (المأخوذ بـ (المعطي)، ورفعتَ (الدرهمان) لأنَّك شغلتَ الضمير بـ (مِن)، و(المعطَاه) هو المفعول الثاني لـ (أُعْطِيَ) وهو (درهم)، فكأنَّك قُلتَ: (الدرهم المُعطَاه الآخذ من زيدٍ)، فقامَ الآخذُ من زيد مَقامَ الفاعل؛ لأنَّ الضميرَ مفعولٌ ثانٍ، و(درهَمَاً) بدل من المُعطَاه))[90].

2/ مسائل في الإخبار عن (الذي):

قالَ ابن السراج (ت316هـ): ((إنَّ (الذي) لا يتمُّ إلَّا بصلة، وإنَّه وصلته بمنزلة اسمٍ مفردٍ، فمتى وصلتَ (الذي) بـ (الذي) فانظرْ إلى الأخير منهما فوفِّه صلته، فإذا تمَّ بصلته وخبره فضعْ موضعَهُ اسماً مُضافاً إلى ضمير ما قبله؛ لأنَّه إنْ لم يكنْ فيه ضميرٌ يرجع إليه لم يصلحْ، فإذا كان الأوَّلُ مبتدأً فإنَّه يحتاجُ إلى صلةٍ وخبرٍ كما كان يحتاجُ وصلته غير (الذي)، ويكون (الذي) الثاني يحتاج إلى صلةٍ وخبرٍ، ويكون الثاني وصلته وخبره صلةً للأوَّل، ولا بُدَّ من أنْ يرجعَ إلى كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ في صلته حتى يصحَّ معناه، إلَّا أنَّ (الذي) التالي للأوَّل يحتاجُ إلى أنْ يكونَ فيه ضميران أحدُهُمَا يرجع إلى الثاني، والآخرُ يرجعُ إلى (الذي) الأول، وإنْ كانَ (الذي) بعد (الذي) الأوَّل مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ما بلَغَ فحالُهُ كحال الذي ذكرتُ لك من المبتدأ والخبر وحاجة كلِّ واحدٍ منهما إلى ما يُتمَّه وما يكون خبراً له، تقول: (الذي التي قامتْ في داره هندٌ عمروٌ)، فيكون (الذي) الأوَّل مبتدأً، ويكون (التي) الثانية مبتدأً أيضاً، ويكون (قامتْ في داره) فيه ضميران: أحدهما: مرفوعٌ، وهو المضمرُ في (قامتْ) وهو راجعٌ إلى (التي)، و(الهاءُ) راجعةٌ إلى (الذي) الأول، وتكون (هندٌ) خبرَ (التي) الثانية، وتكون (التي) الثانية وصلتها وخبرها صلة للذي الأول، ويكون (عمروٌ) خبرَ (الذي) الأول. فإنْ ثنَّيتَ قُلتَ: (اللذانِ اللتانِ قامتا في دارِهما الهندانِ العمرانِ)، فظهر الضميرُ الذي كان في (قامَتْ) في الواحدة، والتفسيرُ ذلك التفسير))[91].

3/ الفرقُ بين الاسم والمُسمَّى: قال أبو القاسم السُّهيلي (ت581هـ) في الفرق بين الاسم والمُسمَّى بما يعكس التَّخيُّلَ النحويَّ: ((اللفظُ المُؤلَّفُ من (ألف) الوصل، و(السين)، و(الميم) عبارةٌ عن اللفظ المُؤلَّف من (الزاي)، و(والياء) و(الدال)، مثلاً. واللفظُ من (الزاي)، و(والياء) و(الدال) مثلاً عبارةٌ عن الشخصِ الموجودِ في العيان والأذهان وهو المُسمَّى، واللفظُ الدَّالُّ عليه هو (الزاي)، و(والياء) و(الدال) هو الاسم، وقد صارَ أيضاً ذلك اللفظ

مُسمَّى من حيث كان اللفظُ الذي هو (السين)، و(الميم) عبارة عنه فقد تبيَّن لك في أصل الوضع أنَّ الاسمَ ليس هو المُسمَّى، وذلك أنَّك تقولُ: سمَّيتُ هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حلَّيته بهذه الحلية، والحليةُ لا محالة غير المُحلَّى، فكذلك الاسمُ أيضاً غير المُسمَّى))[92].

ويُضيفُ أيضاً في بيان هذه المسألة: ((إذا ثَبُتَ حقيقةُ الاسم والمُسمَّى فلم يبقَ إلَّا حقيقةُ التَّسمية التي بها مُوِّه كثيرٌ من الناس، وبها يقعُ الغلطُ والالتباس، فتقول: التسمية عبارةٌ عن فعل المُسمَّى، ووضعه الاسم عبارة عن الشيء المُسمَّى به، كما أنَّ التحليةَ عبارةٌ عن فعل المُحلَّى، وهو وضع الحلي على المُحلَّى به. فهذه ثلاثةُ ألفاظ: اسمٌ، ومُسمَّى، وتسمية، ولكُلِّ لفظٍ معنى، ولا سبيل إلى جعل لفظين مُترادفين على معنى واحد إلَّا بدليلٍ واضحٍ، ولا دليلَ هنا، فثبُتَ أنَّ لكلِّ لفظٍ من هذه الألفاظ معنى غير الذي للآخر، وإذا جعلتَ الاسمَ هو المُسمَّى بَطُلَ أحدُ المعاني الثلاثة التي قدَّمنا بيان وجودها واستحالةِ بطلانِهَا))[93].

ويشرحُ السُّهيليُّ سببَ إعراب الأسماء الستة بالحروف وفي بعض الأحيان بالحركات بما يتَّفقُ مع الترف الفكري والتَّخيل النحوي البعيد عن الواقع اللغوي، فيقول بسؤالٍ افتراضيّ: ((فإنْ قيلَ: فَلِمَ كان إعرابُها بالحروف دون الحركات؟ ولِمَ أُعلَّت بالحذف دون القلب خلافاً لنظائرها ممَّا علَّته كعلَّتها، وهي الأسماءُ المقصورةُ؟ قلنا: في ذلك جوابٌ فلسفيٌّ لطيفٌ، وهو أنَّ اللفظَ جسدٌ والمعنى روحٌ، فهو تبعٌ له في صحَّتهِ واعتلالِهِ، والزيادةُ فيه والنقصانُ منه، كما أنَّ الجسدَ مع الروح كذلك، فجميعُ ما يعتري اللفظَ من زيادةٍ فيه أو حذفٍ فإنَّما هو بحسب ما يكون في المعنى، اللهمَّ إلَّا أنْ يَكثُرَ استعمالُ كلمة فيحذف منها تخفيفاً على اللسان لكثرة دورها فيه، ولعلم المخاطب بمعناها))[94].

4/ تنازع الأفعال:

يرى الدكتورُ مهدي المخزومي أنَّ بابَ تنازع الأفعال على معمولٍ واحدٍ هو من مُتخيَّلات النحاة، وإنْ كانَ هذا الاستعمال موجوداً في العربيَّة لكنَّهم وجَّهوه توجيهاً فلسفيَّاً، فيقول: ((هذا بابٌ عقده النحاةُ لعرضِ مُشكلةٍ افتعلوها، فَشُغِلَ بها الدارسون زماناً، ولم يكن ليكون مشكلة لو أنَّ النحاةَ كانوا ينهجون في دراستهم نهجاً لغويَّاً بعيداً عن التَّمحلات الفلسفيَّة التي تُجافي طبيعة الدرس؛ لأنَّ اللغةَ لا ترى في اجتماع فعلينِ أو أكثر من فعلين مشكلة إذا دعَتْ الحاجةُ إلى اجتماعهما، ولا ترى في تقديمِ الفاعل على الفعلِ محذوراً، إذا كانَ تقديمُهُ يُحقِّقُ غرضاً اقتضاه الكلامُ، وتتطلبه مُلابساتُ القول وحالُ المُخاطب))[95].

وفي مقامِ الردِّ على ما أدخَلهُ النُّحاةُ من موضوعات في النحو العربي ممَّا ذكرنا قسماً منه فيما تقدَّم تتَّضحُ دعوةُ ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو، وإخراج ما ليس منه، وطرحه بصورة أخرى، وذلك بـ ((إلغاء هذه

الأبواب التي لا تُفيدُ النطق، ولا تَزيدُ المُتكلِّمَ علماً بكلام العرب، إنَّما هو التَّخفيفُ عن المتعلِّمين كي لا يتيهوا في هذه التفريعاتِ والتعليلاتِ والتقديراتِ والتأويلاتِ التي لا تجوزُ في كلام الناس، ويحرمُ القولُ بها في كلام الله. والأفضلُ حملُ العبارات الواردة على الظاهر الذي تدلُّ عليه، ولا يُقدَّرُ فيها محذوفٌ ولا مُستترٌ، ويُتجنَّبُ التَّكلُّمُ في النحو بموضوعات لم ترِدْ عن العرب، ولم يتكلَّموا بها، وإنَّما قاسُوا قياساً نظريّاً))[96].

وأيَّد أبو حيَّان (ت745هـ) فكرةَ تخليصِ النحو من الجدل في كثيرٍ من المسائل النحوية التي لا ينفعُ تعلُّمها الكلام على سمت كلام العرب، بل هي من التَّخيُّلِ النحوي والترفِ الفكري، ومن ذلك ردِّه الخلاف في علامات إعراب المُثنَّى وجمع المذكر السالم، والخلاف في (ال) التعريف، والخلاف في أصل المُشتقَّات، والخلاف في تقديم التمييز على العامل فيه، فقال بعد ذلك: ((فأنت تَرَى هذه التعاليلَ كلَّها لِمَنْ منع التقديم، وهي معارضةٌ للسماع، والتعليلُ إنَّما ينبغي أنْ يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أنْ يُعوَّلَ منه إلَّا على ما كانَ من لسان العرب، واستعمالاتُها تشهَدُ له وتُومئُ إليه، ولقد كان بعضُ شيوخنا من أهل المغرب يقول: (إيَّاكم وتعاليلَ الرُّمَّاني والورَّاق ونُظرائهما، وكثيراً ما شُحِنَتْ الكُتبُ بالأقيسة الشَّبهيَّة والعللِ القاصرة، وهي التي لا يعجزُ عن إبداء مثلها مَنْ له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاجُ في ذلك إلى إمعان فكرٍ ولا إكداد بصيرة ولا حثِّ قريحةٍ))[97].

وفي منع تأويل الكلام ووجوب الأخذ بظاهره، قال أبو حيَّان: ((إنَّا لا نصيرُ إلى التَّأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، ولا سيَّما إذا لمْ يقُمْ دليلٌ على خلافه))[98].

الخاتمة

في نهاية هذا البحث ظَهَرَتْ مجموعةٌ من النتائج يمكنُ بيانها بالنقاط الآتية:

1/ أثبتَ البحثُ مجموعةً من الأسبابِ في موضوعِ سايكولوجيا التَّخيُّل النحوي بين الواقع اللغوي والتحليل الفلسفي عند النحاة، فبعضُهَا يرتبطُ بالثقافةِ العامة للمجتمع أو الثقافة الخاصة للعالِم، وبعضها مرتبطٌ بالنظامِ الحاكم، وبعضُها مرتبطٌ بتنوع التأليف، وبعضُها مرتبطٌ بمستويات الطلبة وغير ذلك من الأسباب.

2/ أدخلَ التَّخيُّلُ النحويُّ إلى النحو العربي مفهومَ الحدودِ المنطقيَّةِ بالجنس والفصل والنوع والرسم والقسمة، في حين كان التعريفُ النحويُّ لموضوعٍ ما هو وصفيٌّ استعماليٌّ للظاهرة، وهذا ما عقَّدَ الأبوابَ النحويةَ، إذ الحدُّ المنطقيُّ يُرادُ منه أنْ يكونَ جامعاً مانعاً، وهذا لا يتحقَّقُ في كلام العرب، إذ بعضُهُ يخرجُ عن حيِّز الموضوع المُتعلِّق به، لذا نعتَهُ النحاةُ بالشاذ، أو القليل وغير ذلك.

3/ بيَّنَ البحثُ أنَّ مفهومَ التعليل اللغوي موجودٌ في أوَّلِ نشأة النحو العربي، وهذا ما وجدنَاه عند الخليل وسيبويه والفراء وغيرهم، أمَّا مفهومُ التعليل المنطقي فهو دخيلٌ على الدرس النحوي، وجعلَهُ صعباً يبتني على تخيُّلِ أمورٍ مُدَّعاةٍ تُفرَضُ على كلام العربي، وأنَّه كان يقصدُ إلى ذلك.

4/ فصَّل البحثُ الحديثَ في القياس اللغوي والقياسِ المنطقي، وأنَّ الثاني طَرَأَ على النحو العربي بناءً على تخيُّلِ أقيسةٍ ذهنيَّةٍ يُرادُ تطبيقُهَا على كلام العرب، وإنَّ تعلُّمَها لا ينفعُ في الكلام على سمت كلام العرب.

5/ أضافَ النُّحاةُ إلى عددٍ من الموضوعات النحوية بعضَ الأمثلة والتمارين المصنوعة، وكانَ قصدُهُم تدريبَ المُتعلِّمين، وتقويةَ ثقافتهم النحويَّة الفكريَّةِ، ولكن هذا الأمر لم يُوجدْ في كلام العرب، ولمْ يُنْسَجْ على منواله في الاستعمالاتِ العربية فيما بعد، لذا صَعُبَ الأمرُ على الدارسين، ممَّا دفعَ هذا الأمرُ النُّحاة المتأخِّرين إلى إلغاء هذه التمارين وحذفها من النحو.

6/ أظْهر البحثُ أنَّ التَّخيُّلَ النَّحويَّ أوجَدَ فكرةَ العامل بعد أنْ أخذَهَا من الفلاسفة وعلماءِ الأصولِ والكلامِ، وطُبِّقتْ على النحوِ العربي، إذ لا بُدَّ لكُلِّ معمولٍ من عاملٍ، فالحركاتُ الإعرابيَّةُ لا بُدَّ من عاملٍ أوجدَهَا في الكلماتِ، وهي مُتغيِّرةٌ بتغيُّرِ العواملِ.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1/ أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1418هـ– 1997م.

2/ الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربيَّة: محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1994م.

3/ الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة1425هـ–2004م.

4/ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان 1417هـ– 1996م.

5/ الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ– 1975م.

6/ الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1418هـ– 1998م.

7/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، قدَّمَ له ووضَعَ هوامشه وفهارسه: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1418هـ– 1998م.

8/ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبعة دار التأليف، مصر 1389هـ– 1969م.

9/ الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط2،دار النفائس، 1363.

10/ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض– المملكة العربية السعودية، د. ت.

11/ ابن الأنباري وجهوده في النحو: د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، تونس 1981م.

12/ تاج العروس: السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: علي شيري، المطبعة: دار الفكر، بيروت– لبنان، 1414هـ – 1994م.

13/ التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد الحسيني الجرجاني (ت816هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1424هـ– 2003م.

14/ تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أُسُسه المعرفيَّة وقواعدُه المنهجيَّة: د. البشير التِّهالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1428هـ– 2007م.

15/ التعليقات: أبو نصر الفارابي(ت339هـ)، حقَّقه وَقدَّمَ له وعَلَّقَ عليه: د. جعفر آل ياسين، ط1، مطبعة: العلامة الطباطبائي، إيران 1412هـ .

16/ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990م.

17/ رسالتان فلسفيتان للفارابي: أبو نصر الفارابي(ت339هـ)، حقَّقه وَقدَّمَ له وعَلَّقَ عليه: د. جعفر آل ياسين، ط1، مطبعة: العلامة الطباطبائي، إيران 1412هـ .

18/ الصحاح: إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، ط4، المطبعة: دار العلم للملايين، بيروت– لبنان 1407هـ– 1987م.

19/ العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان 1393هـ– 1974م.

20/ علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (ت381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصَّار، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1429هـ– 2008م.

21/ الفروق اللغويَّة: أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم– إيران 1412هـ .

22/ في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق2005م.

23/ كتاب التنبيه على سبيل السعادة: أبو نصر الفارابي(ت339هـ)، حقَّقه وَقدَّمَ له وعَلَّقَ عليه: د. جعفر آل ياسين، ط1، مطبعة: العلامة الطباطبائي، إيران 1412هـ .

24/ كتاب الحروف: أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، حقَّقه وَقدَّمَ له وعَلَّقَ عليه: محسن مهدي، ط2، دار المشرق، بيروت– لبنان 1990م.

25/ كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مطبعة الخانجي، القاهرة 1985م.

26/ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق 1982م.

27/ لسان العرب: ابن منظور الإفريقي (ت711هـ)، نشر: أدب الحوزة، قم– إيران 1405هـ.

28/ لُمع الأدلة في أُصول النحو: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ– 1975م.

29/ مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت 1962م.

30/ المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل، أربد– الأردن 1422هـ– 2001م.

31/ مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، ط1، ساعدت جامعة البصرة على نشر هذا الكتاب، توزيع: دار المعارف بمصر 1986م.

32/ المستوفي في النحو: كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة، 1407هـ– 1987م.

33/ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، 1955م.

34/ مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني (ت425هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط4، دار القلم– دمشق، الدَّار الشَّاميَّة– بيروت، 1425هـ .

35/ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

36/ المنطلقات التأسيسيَّة والفنيَّة إلى النحو العربي: د.عفيف دمشقيَّة، معهد الإنماء العربي، بيروت–لبنان 1978

37/ منهج السالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن– الولايات المتحدة الأمريكية 1947 .

38/ نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي (ت581هـ)، حقَّقه وعَلَّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1412هـ– 1992م.

39/ النزعة العقلية عند ابن السراج (ت316هـ) في كتابه الأصول في النحو: د. حيدر علي حلو الخرسان، ط1، مؤسسة الصادق الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، بابل– العراق 2020م.

40/ النزعة المنطقية في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت 1982م.

البحوث والمقالات العلميَّة:

1/ التحليل النحوي لمصطلحي الحواشي والروابط وحروفهما عند الفارابي في كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق: د. حيدر علي حلو الخرسان، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية والإنسانية، تصدر عن كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد (7) سبتمبر 2021 .

2/ التخيل: (بحث منشور في مجلة حكمة وهو من موسوعة ستانفورد للفلسفة)، ترجمة: ناصر الحلواني، بتاريخ 2021\9\28م.

3/ خيال أدب: مقال منشور على شبكة الانترنت ويكيبيديا.

4/ الخيال: مقال منشور في موقع (حلوِها السعادة قرار) على شبكة الانترنت.

الهوامش:

(1) الصحاح 4/ 1693 ، ويُنظر: لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) 11/ 227 ، وتاج العروس للزبيدي (ت1205هـ) 14/ 218 .
(2) الفروق اللغويَّة 126 .
(3) مفردات ألفاظ القرآن 304 .
(4) التعريفات 106 .

([5]) يُنظر: التخيل (بحث منشور في مجلة حكمة وهو من موسوعة ستانفورد للفلسفة)، ترجمة ناصر الحلواني، بتاريخ 28\9\2021م.
([6]) خيال أدب، مقال منشور على شبكة الانترنت ويكيبيديا.
([7]) الخيال، مقال منشور في موقع (حلوِها السعادة قرار) على شبكة الانترنت.
([8]) كتاب التنبيه على سبيل السعادة لأبي نصر الفارابي، تحقيق: د. محمد جعفر آل ياسين 69 .
([9]) المصدر نفسه 72 .
([10]) كتاب التنبيه على سبيل السعادة 70 .
([11]) رسالتان فلسفيتان للفارابي، مطبوع ضمن أربع رسائل فلسفية 301 .
([12]) المصدر نفسه 302 .
([13]) الإيضاح في علل النحو 16 .
([14]) يُنظر: المصدر نفسه مقدمة المحقق 17 .
([15]) الإيضاح في علل النحو 48 .
([16]) يُنظر: التحليل النحوي لمصطلحي الحواشي والروابط وحروفهما عند الفارابي في كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق. د. حيدر علي حلو الخرسان، بحث منشور في مجلة العلوم التربوية والإنسانية، تصدر عن كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد (7) سبتمبر 2021 ، ص 66- 67 .
([17]) العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك 6 .
([18]) يُنظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيهٌ 206- 207 .
([19]) يُنظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد 108 .
([20]) المصدر نفسه 141 .
([21]) يُنظر: المصدر نفسه 409 .
([22]) يُنظر مثلاً: مجالس العلماء للزجاجي.
([23]) تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أُسُسه المعرفيَّة وقواعدُه المنهجيَّة، د. البشير التِّهالي 79 .
([24]) الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربيَّة، محمود أحمد نحلة 14 .
([25]) تقويم الفكر النحوي 146 .
([26]) يُنظر: المصدر نفسه 146 .
([27]) الإيضاح العضدي 167 .
([28]) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 579- 580 .
([29]) شرح التصريح على التوضيح 1/ 537 .
([30]) يُنظر على سبيل المثال لمتابعة هذه الموضوعات: النزعة المنطقية في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني 51- 99، والنزعة العقلية عند ابن السراج (ت316هـ) في كتابه الأصول في النحو، د. حيدر علي حلو الخرسان 35- 221 .
([31]) كتاب سيبويه 1/ 46- 47 .
([32]) المصدر نفسه 1/ 73- 74 .
([33]) العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك 63- 64 .
([34]) المصدر نفسه 66 .
([35]) معاني القرآن 2/ 3 .
([36]) المصدر نفسه 2/ 21 .
([37]) المقتضب 2/ 340 .
([38]) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، مقدِّمة شوقي ضيف للكتاب صفحة د .
([39]) التعليقات للفارابي، مطبوع ضمن أربع رسائل فلسفية 132-133 .
([40]) الإيضاح في علل النحو مقدِّمة شوقي ضيف للكتاب صفحة ب .
([41]) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان 162 .
([42]) الإيضاح في علل النحو 14 .
([43]) علل النحو لابن الوراق، مقدمة المحقق 100- 101 .
([44]) الخصائص 1/ 238- 239 .

(45) المستوفي في النحو، كمال الدين أبو سعد علي الفرخان 8 .
(46) الخصائص 1/ 101- 102 .
(47) يُنظر: لُمع الأدلَّة 117- 121 .
(48) العلة النحوية نشأتها وتطورها 98 .
(49) يُنظر: الإيضاح في علل النحو 13 .
(50) المصدر نفسه 64 .
(51) المصدر نفسه 78 .
(52) المصدر نفسه 64 .
(53) الإيضاح في علل النحو 64 .
(54) المصدر نفسه 65 .
(55) المصدر نفسه، مقدِّمة شوقي ضيف للكتاب صفحة هـ .
(56) العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك 58 .
(57) يُنظر: المنطلقات التأسيسيَّة والفنيَّة إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقيَّة 129- 138 .
(58) يُنظر: أسرار العربية، مقدمة التحقيق 14 .
(59) ابن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش 228 .
(60) كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي 113 .
(61) المصدر نفسه 209- 210 .
(62) علل النحو 249- 251 .
(63) المصدر نفسه 216- 218 .
(64) يُنظر: المصدر نفسه، مقدمة المحقق 104 .
(65) علل النحو 256 .
(66) المصدر نفسه 379 .
(67) علل النحو 427- 428 .
(68) الاقتراح في علم أصول النحو 80 .
(69) المصدر نفسه 104 .
(70) الخصائص 1/ 198 .
(71) المصدر نفسه 110- 111 .
(72) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 50- 51 .
(73) المصدر نفسه 1/ 52 .
(74) الخصائص 1/ 145- 146 .
(75) الخصائص 1/ 52- 53 .
(76) ينظر: العلة النحوية نشأتها وتطورها 163- 164 .
(77) الخصائص لابن جني 2/ 90 .
(78) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري 54- 55 .
(79) الإغراب في جدل الإعراب 55- 56 .
(80) المصدر نفسه 56- 57 .
(81) يُنظر: المصدر نفسه 58 .
(82) المصدر نفسه 59 .
(83) المصدر نفسه 60 .
(84) الإغراب عن جدل الإعراب 62 .
(85) لُمع الأدلة 142 .
(86) أسرار العربيَّة 33 .
(87) المصدر نفسه 124 .
(88) أسرار العربية 126 .
(89) المقتضب 4/ 59- 60 .

(90) المصدر نفسه 4/ 66 .
(91) الأصول في النحو 2/ 318- 319 ، وتنظر الصفحة 320 .
(92) نتائج الفكر في النحو 30 .
(93) المصدر نفسه 31- 32 .
(94) نتائج الفكر في النحو 77- 78 .
(95) في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي 174 .
(96) المدارس النحوية 321 .
(97) منهج السالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك، أبو حيان 229 .
(98) البحر المحيط 1/ 308 .